



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين



طرق إزالة التعارض في الراوي الذي اختلفت فيه أقوال الأئمة جرحاً وتعديلاً

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: الحديث وعلومه

المُشرف
د. نور الدين تومي

الطالب
غزال عبد السلام

السنة الجامعية: 1438 - 1439هـ / 2017 - 2018 م.



جامعة حمه لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين



طرق إزالة التعارض في الراوي الذي اختلفت فيه أقوال الأئمة جرحاً وتعديلاً

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: الحديث وعلومه.

المشرف:

الدكتور نور الدين
تومي

الطالب:

غزال عبد السلام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور: عبد القادر شكيمة	جامعة حمه لخضر- الوادي	رئيسا
الدكتور: نور الدين تومي	جامعة حمه لخضر- الوادي	مشرفا ومقررا
الأستاذ: يوسف تريعة	جامعة حمه لخضر- الوادي	عضوا مناقشا
الأستاذ: مصطفى حناشة	جامعة حمه لخضر- الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1438 - 1439 هـ / 2017 - 2018 م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الذَّيْنِ أَمَرَنِي رَبِّي
بِرَّيْهِمَا؛ إلى والديَّ العزيزين...
فأدعو الله أن يرحمهما كما
رَبَّيَانِي صَغِيرًا فَإِلَى أُمِّي الَّتِي كَابَدَتْ
العناء وسهرت الليالي في سبيل أن
أكون ممن يخدم الإسلام ولو بالنَّزْرِ القليل
وَقَدَّمْتُ لِي أَسْمَى معاني الإخلاص والحبِّ والحنان
ولم تَتَوَّأْنِي فِي إِمْدَادِي بِأَيِّ عَوْنٍ وَتَوْجِيهِ، وَإِلَى وَالِدِي
الَّذِي فَتَحَ طَرِيقِي بِنَصَائِحِهِ وَتَوْجِيهَاتِهِ الَّتِي أَنْارَتْ دَرْبِي وَالَّذِي
سَانَدَنِي بِالنَّفْسِ وَالنَّفِيسِ وَلَمْ يَخْلُ عَلَيَّ بِأَيِّ شَيْءٍ وَلَمْ يَتَوَّأْنِ فِي إِحَاطَتِي
بِحَنَانِهِ فَلَهُمَا الشُّكْرُ بَعْدَ اللَّهِ وَأَصْدُقُ الدَّعَوَاتِ وَإِلَيْهِمَا أَهْدِي هَذَا الْجُهْدَ أَنْ يَقَرَّأَ بِهِ عَيْنَا
إِلَى أَسَاتِذَتِي وَمُعَلِّمِي فِي جَمِيعِ مَرَا حِلِهِمْ.. إِقْرَأُوا بِفَضْلِهِمْ، وَعِزِّفَانَا لَجَمِيلِهِمْ وَإِلَى شَيْخِي مُحَمَّدٍ فُوزِي
بْنِ سَالِمٍ الَّذِي طَالَمَا كَانَ عَوْنًا لِي فِي إِسْدَاءِ التَّوْجِيهِ حَتَّى تَمَامَ مَذَكَّرَتِي، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ جَهْدَهُ
ذَلِكَ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ .

إِلَى شَرِيكَةِ حَيَاتِي الْغَالِيَةِ الَّتِي طَالَمَا كَانَتْ سِنْدًا لِي حَتَّى نَهَايَةِ إِنْجَازِي لِهَذِهِ الْمَذَكَّرَةِ .

إِلَى إِخْوَتِي وَأَخَوَاتِي وَجَمِيعِ أَفْرَادِ أُسْرَتِي إِذْ كَفَوْنِي مِنْ هُمُومِ الْحَيَاةِ، وَيَسَّرُوا لِي فُرْصَةَ الْعِلْمِ وَالتَّحْصِيلِ
إِلَى جَمِيعِ أَصْدِقَائِي الَّذِينَ كَانُوا عَوْنًا لِي وَتَشْجِيْعًا، .. وَإِلَى كُلِّ مَنْ سَاهَمَ مَعِيَ مِنْ بَعِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ فِي
إِنْجَازِ هَذَا الْبَحْثِ الْمَتَوَاضِعِ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ غَيُورٍ عَلَى دِينِهِ، رَاضِيًا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا وَرَسُولًا وَقُدُوةً، وَبِالْقُرْآنِ نَبْرَاسًا وَدَلِيلًا .

أَلْهَمْنَا اللَّهُ هَذَا الْعَمَلَ الْمَتَوَاضِعَ



سَائِلًا الْمَوْلَى أَنْ يَجْعَلَهُ مُتَقَبَّلًا عِنْدَهُ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ .

شكر وتقدير

بعد أن مَنَّ الله عَلَيَّ إتمام هذا البحث بعونه وتسديده

فإني أحمد وأشكره عز وجلّ، فله الحمد والمنة

وهو الغنيّ الحميد على ما أسبغ عَلَيَّ من نعمه وما أمدّه من عَوْنٍ وتوفيق.

وأ تقدّم بالشكر الجزيل إلى: أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث

د. نور الدين تومي - حفظه الله - على ما استفدت منه، من خُلقه وعلمه وملاحظاته، والذي كان

حِرْصه الدائم على أن يكون طالب علم الحديث مُتمرّساً في تخصصه فأشكره جزيل الشكر

على تشجيعي و تحفيزي لهذا الموضوع.

كما أشكر كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث من الذين أمدّوني بيد العون والتأييد وأذكر منهم

شيخني: محمد فوزي بن سالم، وكما لا أنسى صديقي

الطالب: سليمان السعيد على ما قدّموا من خدمة لهذه الرسالة ﷺ

كما أتقدّم بالشكر إلى: **مجمع البحوث الإسلامية** التي أتاحت لنا فرصة الاستمرار في طور الماستر والشكر مُوجّه بالخصوص إلى معهد العلوم الإسلامية وبخاصة إلى الأساتذة الذين أمدّوا لنا يد العون في وصولنا إلى هذه

المرحلة، والشكر موصولٌ إلى الموظفين وإلى جميع الطلبة - وفقهم الله لما يحبُّ ويرضى -.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث سواء بكلام طيّب مشجّع أو بجهد

فهؤلاء جميعاً يضيق المقام عن تعدادهم

ويعجز اللسان عن كفائهم مهما أوتي من عبارات الشكر

والثناء فالله يتولّاهم بالثبوة والجزاء

فلكلّ هؤلاء مَنّي جزيل الشكر ووافر الامتنان، وخالص التقدير.

وما عند الله خير وأبقى، وإنّه لا يضيع أجر المحسنين.

ملخص الرسالة

هذا البحث تناول مسألة مُهمّة في علم الجرح والتعديل عند أئمة الحديث، ولها أثرها البالغ في تصحيح الحديث وتضعيفه، وهي مسألة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة جرحاً وتوثيقاً.

فسلّط هذا البحث الضوء على أسباب هذه الظاهرة، ومسلك أئمة النقد في درء التعارض الواقع بين أقوال أئمة الجرح والتعديل المتعارضة في الراوي الواحد.

ABSTRACT

This research dealt with an important issue in the science of Wound and Modification in the imams of the Hadith, so that it has an impact on correcting the Hadith and its weakness, which is a matter of contradiction between the imams' statements of the wound and the modification of the narrators by wounding and documenting.

This research sheds light on the causes of this phenomenon and the behavior of the imams of criticism in preventing contradictions in the statements of the imams of the wound and the contradictory adjustment in the narrator.

أَلَمْ يَكُنْ لَهُ
مُؤْتَمِرًا
مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مُؤْتَمِرًا

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فإن الله عز وجل أرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة، وجعله خاتم النبيين. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: 40]. واختار له الإسلام ديناً، وجعله ناسخاً لما سبقه من الأديان، ولا يُقبل من أحد ديناً سواه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: 85].

فمحمّد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء، والإسلام آخر الأديان، فلا تنتظر البشرية نبياً جديداً، ولا ديناً جديداً.

من أجل ذلك تكفل الله عز وجل بحفظ مصدرَي التشريع في هذا الدين؛ القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، حتى يبقى هذا الدين غضّاً طريّاً للأجيال المتعاقبة، سليماً من التحريف والتبديل الذي حصل في الأديان السابقة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

حَفِظَ هذا الدين يشمل القرآن والسنة، فأما القرآن فقد هيأ الله عز وجل أسباب حفظه على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كان عليه الصلاة والسلام يقرأ ما أنزل إليه من القرآن على أصحابه فيحفظونه، وكان يأمر أيضاً بكتابة ما يُنزل عليه منه في حينه، فحَفِظَ القرآن في الصدور في عهده - صلى الله عليه وسلم -، وتواتر نَقْلُهُ عنه - صلى الله عليه وسلم -، ولم يختلف المسلمون منذ فجر الإسلام في أن السنة النبوية هي التطبيق العملي للإسلام، والتفصيل الواقعي للقرآن، ومرجع كل مسلم في معرفة الأحكام، ولذلك أيضاً كانت طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم طاعة الله عز وجل، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظاً﴾ [النساء: 80]، وقال أيضاً: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

وقد قَيَّضَ الله تعالى من سلف الأمة الإسلامية، وخلفها من يَدُودُ عنها، ويُجاهد، ويُصابِر في صيانتها، وينفي عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فنهض علماء الأمة وقادتها في عهد الخلافة الراشدة، لجمع القرآن الكريم، ثم كتابته في مصحف الإمام، وجاء بعدهم من

يخدمه كتابة ورسمًا وتفسيرًا وإقراء.. ولم يأل هؤلاء وأولئك جهداً في خدمة السنة النبوية المطهرة، فقام من يكتبها في صحف خاصة، وهب الجميع لحفظها، والعمل بها، ثم روايتها وتبليغها، واستمر الأمر على هذا النحو، ثم اتسعت آفاقه خصوصاً بعد أحداث ظهور البدع وفشو الكذب؛ حيث لجأ بعض ضعاف الإيمان من أهل الأهواء والبدع، والفرق الكلامية، والسياسية إلى تزوير بعض الأحاديث النبوية، وتحريفها أو وضع أحاديث مكذوبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهب علماء المسلمين وعامتهم إلى الذب عن السنة النبوية، ومقاومة الوضع والوضّاعين، فكثُر الكلام في الرواة تعديلاً وتجريحاً، وقُبلت أحاديث ورُدّت أحاديث أخرى، وكان ذلك أساساً لعلم الجرح والتعديل؛ علم التمحيص وتمييز الخبيث من الطيب، فكان لعلم الجرح والتعديل الدور العظيم في حفظ السنة النبوية، والدَّودِ عن حياضها .

وقد تصدّر فيه أئمة كثيرون، اختلفت الفوارق العلمية والعقلية والنفسية بينهم، فنتج عن ذلك اختلافهم في أحكامهم على الرواة على نطاق واسع، حتى أطلق السبكي مقولته: "ما من إمام إلا وطعن فيه طاعنون"¹.

إشكالية البحث:

وأمام هذا الكم الهائل من تعارض أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة، وقع علماء الحديث أمام إشكالية دفع هذا التعارض بينهم، ومنه طرحت مشكلة هذا البحث وهي:

كيف نزيل التعارض، في أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة؟.

ولكي، نجيب على هذا السؤال، طرحت أسئلة فرعية، وأخرى ملازمة للسؤال الأساس وهي:

- ما هي أسباب التعارض؟ لأن بمعرفة السبب نصل إلى الحل.
- وما هي ماهية التعارض؟ لأن كثيراً مما نظنه تعارضاً هو ليس كذلك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث؛ أنه إذا استطاع العالم دفع التعارض الواقع في راوي الحديث، يستطيع الحكم على مروياته حكماً صحيحاً تُقبل به روايته لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- أو تُرد، وهذا شأن عظيم وخطير، وجب التثبت في الحكم على الراوي، لأن الأخبار دين نتعبد به الله تعالى.

¹ تاج الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل ص20.

- عنوان البحث:

" طرق إزالة التعارض في الراوي الذي اختُلِفَتْ فيه أقوال الأئمة جرحاً وتعدّياً "

- أسباب اختيار الموضوع:

أثناء دراستي، ومطالعتي لكتب التخرّيج، وجدت أنّ تصحيح كثيراً من الأحاديث، أمر قد حاض فيه علماء الحديث، وترجع أسباب ذلك الاختلاف في الحكم على الراوي بين أئمة الجرح والتعديل، فأردت أن يكون موضوع دراستي في هذه المسألة.

- أهداف البحث:

الوصول إلى مفهوم التعارض الواقع في الرواة بين أئمة الجرح والتعديل، وأسبابه، وكيفية درءه من طرف العلماء.

- الدراسات السابقة للموضوع:

موضوع التعارض في نَقْلَةِ الأخبار، كان محل تجاذب منذ عهده - صَلَّى الله عليه وسلّم - لارتباطه بِتَبَيُّنِ صدق رواية الأخبار عن النبي - صَلَّى الله عليه وسلّم -، وأحواله، وأقواله.. حيث أنزل الله قوله سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة الحجرات 6].

لكنها كبقية العلوم بدأت شَذَرَات مبثوثة، ثم تطورت مع الزمن إلى تخصيص كتب، ورسائل في هذا الشأن.

ومن باب زيادة فائدة، أردت أن أبين موضوع دراستي هذا. قد اهتمَّ معظم المتقدمين بالجانب التطبيقي في درء التعارض بين أقوال الأئمة النقاد في الرواة: ويمكن تقسيم الموضوع إلى قسمين:

القسم الأول: اهتم بالجانب التطبيقي

وهؤلاء معظمهم من المتقدمين، نذكر منهم:

1- 'ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان' للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت 385هـ)¹، لكن هذا الكتاب مفقود، ولم يصل إلينا منه إلا قطعة طبعت مؤخراً

¹. وسياقي التعريف: ص 28.

2- 'الفصل بين النقلة' للإمام محمد بن حبان البستي (ت 354هـ):

فقد ذكر في كتابه المجروحين في ترجمة داود بن الزبرقان هذا الكتاب حيث قال: "وإنما غلبي بعد هذا الكتاب كتاب (الفصل من النقلة)¹، ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه ووثقه البعض، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك، ونختج لكل واحد، ونذكر الصواب فيه؛ لئلا نطلق على المسلم الجرح بغير علم ولا يقال فيه أكثر مما فيه إن قضى الله ذلك وشاء"².

3- 'الرواة المختلف فيهم': وهو ملحق خفيف للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656هـ)، ألحقه في آخر كتابه "الترغيب والترهيب"، في حوالي عشر صفحات.

ثم توسع بعد ذلك الأئمة النقاد كالذهبي في كتابه 'الميزان في نقد الرجال'، وابن حجر في 'لسان الميزان في نقد الرجال'، حيث ضمّ كتابيهما أكثر من اختلف فيه من الرواة، محاولين الحكم عليهم بما توصلوا إليه.

كذلك من المتأخرين من اهتموا بالجانب النظري، فتوجد رسالتين مختصرتين كأنهما فتوى لسائل: • رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري. • قاعدة في الجرح والتعديل رسالة لتاج الدين السبكي - رحمهم الله جميعاً -.

أما الدراسات السابقة للموضوع التي أقصدها هم أصحاب القسم الثاني: الذين اهتموا بالجانب النظري لظاهرة التعارض بين الأئمة النقاد في الحكم على الراوي، وكيفية درئها، فحاولوا تقعيد القواعد العامة لتطبيقها على الرواة الذين تعارضت فيهم الأحكام، وكثر ذلك عند المتأخرين فقد ألفوا وتوسعوا في ذلك كما ذكرت آنفاً. كذلك أذكر بعض الكتب، والرسائل الأخرى منها:

- كتاب اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين للأستاذ الدكتور سعدي مهدي الهاشمي جامعة أم القرى، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وهو بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية عام

¹. هكذا ذكره في كتابه 'المجروحين'، ويظهر أنه تحريف من النسخ، لأنه ذكره في كتابه 'الثقات' في عدة مواضع باسم 'الفصل بين النقلة'، فانظر كتاب الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي ت: 354هـ، تحقق: مجموعة من العلماء تحت إدارة مدير دائرة المعارف العثمانية، ن: دار الفكر بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية، ط: الأولى من 1973م إلى 1983م، (1/13). ولعل هذا هو الاسم الصحيح للكتاب -إن شاء الله-، لأنه موافق لموضوع الكتاب وهو الفصل بين الرواة المختلف فيهم.

². المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: أبو حاتم محمد بن حبان التيمي الدارمي البستي (المتوفى: 354هـ)، تحقق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي بحلب، ط: الأولى، سنة 1396هـ، (292/1).

1425هـ، وقد تناول المؤلف في كتابه نماذج من اختلاف أقوال بعض النقاد في الراوي الواحد، وذكر أيضاً ضرورة الجمع لألفاظ الجرح والتعديل الخاصة بأئمة النقد من جميع المصادر المطبوعة، والمخطوطة ونسبتها لقائلها، وهذا ما اتفقت معه في رسالتي هذه.

وقد أَلَفَ في قرائن ترجيح التعديل كتابان وهما:

- قرائن ترجيح التعديل والتجريح، (دراسة نظرية تطبيقية)، للأستاذ الدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان، أستاذ الدراسات العليا في السنة وعلومها، كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ن: دار التدمرية بالرياض، ط: الأولى، 1430هـ. وقد تطرق المؤلف في كتابه هذا إلى قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالنقاد، والقرائن المتعلقة بالراوي.

- وقرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمرويات الراوي-دراسة تطبيقية-، للدكتور. دخيل بن صالح اللحيدان، الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود - ن: بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.

- كذلك ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس، للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، (ت: 1421هـ) ن: مكتبة العبيكان للنشر، تناول المؤلف - رحمه الله - في كتابه هذا لتعارض الجرح والتعديل، حيث جعلها في صورتان: أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر، وأن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد، و بيّن بأن الأصل تقديم الجرح المفسّر على التعديل، وما حكاه السخاوي في فتح المغيث عن أبي الحجاج والمزي وغيره: «أنّ التعديل مُقدّم على الجرح المبهم»، فقال المؤلف ليس هذا على إطلاقهما بل هو مُقيّد بضوابط الجرح والتعديل، وأذكر ماحرّره الشيخ باختصار لهاته الضوابط: اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم وقسمهم إلى ثلاثة: (منهم من هو مُتَعَنِّتٌ في الجرح مُتَبَيِّنٌ في التعديل، ومن هو مُعتدل في التوثيق مُنصف في الجرح، وآخر مُتساهل، وضرب لكل منهم أمثلة)، ويُتوقف في قبول الجرح إذا كان باعته الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران، ولا يُقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان الجارح إماماً وغيرها من الضوابط... وهذا ما اتفقت معه في رسالتي هذه، إلا أنّه توسع في ذلك، وأكثر من ذكر الأمثلة.

وقد أَلَفَ الدكتور محمود عيدان أحمد الدُّكَيْمي: جرح الرواة وتعديلهم - الأسس والضوابط (سلسلة الرسائل والدراسات الجامعية)، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان - 2015م، فتعرّض المؤلف إلى الصفات المعتبرة في الجرح والتعديل، والصفات المعتبرة في الجارح أو المعدل، وركّز

على ضوابط الترجيح عند التعارض بين الجرح والتعديل، وهذا اتفقت مع المؤلف، إلا أنه ذكر تعارض الجرح والتعديل من عدة أئمة واستفاض في تعداد تلك الضوابط، لكنني قسمت أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من إمام واحد، أو عدد من الأئمة.

نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي (دراسة تأصيلية تطبيقية في علم الجرح والتعديل)، للدكتور عماد الدين محمد الرشيد، تكلم المؤلف في تعارض الجرح والتعديل الصادر عن واحد، والصادر عن أكثر من ناقد، وقد تعرضت لهذا وهو أساس بحثي هذا، وسرد مراتب الجرح والتعديل، إلا أنني ذكرتها باختصار وهذا ما اتفقت معه.

كذلك أذكر كتاب دراسات في الجرح والتعديل للمؤلف محمد ضياء الرحمان الأعظمي، الناشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 01 جانفي 1995م. تحدث الشيخ الأعظمي عن مناهج المحدثين، وذكر عن أشهر النقاد في القرن 2، 3، 4، 5.

لكن لم يستوعبوا كل المسائل النظرية في الموضوع، فأتى بحثي فيه محاولة لاستيعاب كل ما جاء في التعارض وكيفية درءه - والله الموفق -.

- صعوبات البحث:

لم يعترضني صعوبة في جانب المادة العلمية لأنها متوفرة وتحتاج للتأليف بينها وهذا ما قمت به.

- منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الانتقائي والتحليلي واتبعت ذلك بالمنهج النقدي.

- الوصف العام للبحث:

استهللت بمقدمة بينت فيها موضوع البحث وإشكاليته، وأهدافه، وأهم الدراسات السابقة. ثم جعلت الفصل الأول: كتمهيد فيه التعريف بمعنى التعارض، وضوابطه، وأسبابه، وشروط قبوله من النقد....

ثم خصصت الفصل الثاني لصلب الموضوع، فدرست فيه خطوات العلماء في حل إشكالات التعارض، ومسالكهم في درءه بالجمع أو الترجيح، وأدواته باستعمال القواعد والقرائن.

هذا من الناحية العلمية، أما من الناحية التنظيمية:

١. وضعت الآيات الكريمات بين قوسين زهراوين: ﴿ ١ ٢ ﴾، وبينت أرقامها وسورها بعدها بين قوسي علامة تنصيص.
٢. ربطت الأحاديث بمراجعها - وأرقامها.
٣. وضعت قول الرسول بين مزدوجتين هكذا: « ».
٤. وما نقلته نقلاً حَرْفِيًّا جعلته بين شَوْلَتَيْنِ " " .
٥. وأما ما نقلته، وَتَصَرَّفْتُ فيه فقد وَضَعْتُ في الهامش - بتصرف - .
٦. وأما ما نقلته، ثم حذفته منه فأشرت إلى المحذوف بثلاث نقاط متتالية:
٧. ما لم يكن في الكتاب طبعة وضعت الحرفين "لا.ط"، وما لم يكن فيه تاريخاً رمزت بـ"د.ت"، وما لم يكن فيه مكان الطبع: رمزت له بـ"لا.م"، ورمزت ٨. شَكَّلْتُ وشرحت الكلمات التي تحتاج لذلك.
٩. أذكر الطبعة بتاريخها الميلادي أو الهجري.
١٠. جعلت في الهامش ينظر: لما تصرفت فيه أو نقلته إجمالاً.
١١. وضعت فهرس عامّة يرجع إليها وهي:
 - ١ - فهرس للآيات الكريمات.
 - ٢ - فهرس الأحاديث.
 - ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
 - ٤ - فهرس لبيان المصادر والمراجع.
 - ٥ - فهرس لمواضيع الرسالة.
- ولم أضع فهرساً للبلدان والأماكن والآثار لعدم وجود ذلك.

- خطة البحث:

المقدمة

الفصل الأول: الكلام حول "اختلاف أقوال الأئمة في

الراوي".

المبحث الأول: مدخل حول علم الجرح والتعديل.

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته.

المطلب الثالث: أئمة الجرح والتعديل وشروطهم في الرواة.

المبحث الثاني: مراتب الرواة وأقسامهم.

المطلب الأول: مراتب التعديل والتجريح.

المطلب الثاني: الاختلاف في الجرح والتعديل وأقسام الرواة.

المبحث الثالث: تعارض أقوال الأئمة في الراوي.

المطلب الأول: مفهوم التعارض في الجرح والتعديل وأقسامه.

المطلب الثاني: أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد.

المطلب الثالث: أسباب تعارض أقوال عدد من الأئمة في الراوي الواحد.

الفصل الثاني: طرق إزالة التعارض

المبحث الأول: خطوات إزالة التعارض في أقوال الأئمة

المطلب الأول: عدم اعتماد الأقوال التي لا تصلح للمعارضة.

المطلب الثاني: إزالة التعارض الوهمي بالجمع بين الأقوال.

المطلب الثالث: الترجيح بين الأقوال المتعارضة.

المبحث الثاني: قواعد الترجيح في الجرح والتعديل

المطلب الأول: قاعدة الجرح لا يقبل إلا مفسرا والتعديل يقبل مجملا.

المطلب الثاني: قاعدة الجرح مقدم على التعديل.

المطلب الثالث: قاعدة كلام الأقران يطوى ولا يروى.

المبحث الثالث: قرائن إزالة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي

المطلب الأول: معنى قرائن إزالة التعارض، وأهميتها.

المطلب الثاني: تقسيم قرائن إزالة التعارض بين الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: نماذج من قرائن تصرف التعارض إلى الجمع بين الأقوال.

الخاتمة

وكتبه الطالب: غزال عبد السلام.

والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الكلام حول "اختلاف أقوال الأئمة في الراوي"

❖ المبحث الأول: مدخل حول علم الجرح والتعديل

❖ المبحث الثاني: مراتب الرواة وأقسامهم

❖ المبحث الثالث: تعارض أقوال الأئمة في الراوي

الفصل الأول: الكلام حول "اختلاف أقوال الأئمة في الراوي"

لقد اعتنى أئمة الحديث بنقل السنة، وحرصوا في ذلك على أن تكون خالية مما ليس منها، ولا يتسنى ذلك إلا بتتبع أحوال الراوي، والحكم عليه بما يستحقه، وبالنظر إلى أقوالهم في الرواة نجد أنهم اتفقوا في الحكم على بعض الرواة إمّا جرحاً وإمّا تعديلاً، واختلفوا في الحكم على البعض، وهذا الذي يسمّى بمسألة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

وسأعرض في هذا الفصل إلى تعريف علم الجرح والتعديل، وأهميته، وأئمته، وإلى أقسام رواة الحديث، ومن ثم تعارض أقوال الأئمة في الراوي، وهذا في المباحث التالية.

المبحث الأول: مدخلٌ حول علم الجرح والتعديل

سأتطرق في هذا المبحث إلى تعريف علم الجرح والتعديل، وأهميته، وأئمته وشروطهم، وذلك في المطالب الآتية.

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل

لا يمكن أن يتصور شيء إلا بالتطرق إليه من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، هذا ما سأورده في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: تعريف الجرح

أ. الجرح لغة: "جَرَحَ - بفتح الجيم - : الجَرَحُ: الفعلُ: جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا: أَثَّرَ فِيهِ بِالسَّلَاحِ، وَجَرَحَهُ: أَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهِ (...) وَيُقَالُ: جَرَحَ الْحَاكِمُ الشَّاهِدَ إِذَا عَثَرَ مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عِدَالَتُهُ مِنْ كَذِبٍ وَغَيْرِهِ وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرَّجُلُ غَضًّا¹ شَهَادَتِهِ"².

وقال صاحب تاج العروس: "وقال بعض فقهاء اللغة: الجرح - بالضم - : يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجرح - بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها"³.

¹. "غَضٌّ" هنا بمعنى: انتقص وخط، كما قال ابن عباس: "لَوْ غَضَّ النَّاسُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الثَّلَاثِ أَيِ نَقَصُوا وَخَطُّوا"، انظر لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، مادة: غَضٌّ، ن: دار صادر بيروت ط: الثالثة - 1414هـ، (7/ 198).

². المصدر نفسه مادة: "جرح"، (2/ 422).

³. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، -تحق: مجموعة من المحققين ن: دار الهداية، (6/ 337).

يظهر مما سبق ذكره أنَّ للجرح معنيان؛ الأول: مادي، والآخر معنوي، وهو المقصود في هذه الجزئية -والله أعلم-.

ب. الجرح اصطلاحاً:

قال ابن الأثير: "الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به"¹. والناظر والمتأمل في هذا التعريف يرى:

أنه اقتصر على بطلان كلام الراوي المجروح، وإسقاط الاعتبار بقوله، وبطلان العمل به، ولم يذكر في ردِّ روايته أو تضعيفها.

وعرَّفهُ الدكتور نور الدين عتر فقال: "الجرح عند المحدثين: هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعِدالته أو ضبطه"².

ويلاحظ على تعريف الدكتور نور الدين عتر: أنه قد تعرَّض لِسَلْبِ عَدَالَةِ أو ضَبْطِ الراوي وهذا من جهة الطعن فيه، فهذا التعريف قاصر أيضاً من جهتين:

الأولى: أنَّ الراوي يمكن تقوية روايته بوجود قرينة مرجحة مع ضبطه للحديث.

الثانية: تضعيف رواية الراوي لا يعني أنَّها مردودة مطلقاً بل يمكننا أن نقوِّمها بالمتابعة غيرها أمَّا الرواية الضعيفة جداً فهي مردودة على صاحبها -والله أعلى وأعلم-.

وعرفه الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف فقال: "وصفُ الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردُّها"³.

¹. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحق: عبد القادر الأرئوط - التتمة؛ تحق: بشير عيون، ن: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط: الأولى، (1/ 126).

². منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر ن: دار الفكر، دمشق سورية، ط: الثالثة، 1401 هـ - 1981م، (ص: 92).

³. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (ت: 1421هـ)، ن: مكتبة العبيكان للنشر، ط: الرابعة 1434هـ - 2013م، (ص: 23- 24).

ويتبين من خلال تلك التعريفات التي تم سردها حول معنى الجرح، أن تعريف الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف هو الأشمل، إذ أنه فصل بما يقتضي وصف رواية المجرّح من جهات: أولاً: تليين روايته.

ثانياً: أو تضعيفها.

وأخيراً: ردّها -والله أعلم-.

ويتبين أيضاً مما سبق أن العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن من جرح جرحاً حسياً أثّر ذلك في جسده، فكذلك من تكلم فيه أثّر ذلك في عدالته، فجرح اللسان يشبه جرح السنان، وأثر الجسد يشبه أثر العدالة - والله أعلم-.

الفرع الثاني: تعريف التعديل

أ. التعديل لغة:

التعديل: فعل مصدره "العدالة والعدولة والمعدلة والمعدلة، كُله: العدل، وتَعْدِيلُ الشهود: أن تقول إنهم عُذُولٌ، وَعَدَلَ الْحُكْمَ: أقامه، وَعَدَلَ الرَّجُلَ: زكّاه، وَالْعَدْلَةُ وَالْعُدْلَةُ: المزكّون؛ الأخيرة عن ابن الأعرابي... وقال إبراهيم: العدل الذي لم تظهر منه ريبة"¹.

ب. التعديل اصطلاحاً:

قد عرّف ابن حجر العدل بأنه: "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى، والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"².

ولقد اعترض الإمام الصنعاني على تعريف العدالة الموصوفة بالملكة، إذ قال: "وأما القول بأنه من لو هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتفاف كل فرد من أفراد الكبائر وصغائر الخسّة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة تمرّة والذائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة"³.

¹. لسان العرب لابن منظور (11 / 431).

². نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ن: مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، 1422هـ، (ص: 69).

³. ثمرات النظر في علم الأثر، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمر (ت: 1182هـ)، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، ن: دار العاصمة للنشر والتوزيع-الرياض-السعودية، ط: الأولى 1417هـ -1996م، (ص: 57).

وقد عرّف الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف بقوله: "وصف الإمام الناقد للراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته"¹، وهو التعريف المختار، والله أعلم.

الفرع الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل

سأتطرق في هذا الفرع إلى تعريف علم الجرح والتعديل كمُرَكَّبٍ إضافي. قال الحاكم النيسابوري -رحمه الله تعالى-: "هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان: كل نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه"². وعرفه صديق حسن خان القنوجي³ بقوله: "وهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم"⁴. وأورد الدكتور نور الدين عتر في تعريف علم الجرح والتعديل فقال: "ميزان رجال الرواية يثقل بكفّته الراوي فيقبل، أو تخفّ موازينه فيرفض، وبه يُعرف الراوي الذي يقبل حديثه ممن لا يقبل حديثه"⁵.

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته

سأتناول في هذا المطلب فرعين؛ الفرع الأول أتحدث فيه عن نشأة علم الجرح والتعديل، أمّا الفرع الثاني فسأتكلم على أهمية هذا العلم.

¹. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز العبد اللطيف، -بتصرف-، مصدر سابق، (ص: 24).

². معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحق: السيد معظم حسين، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية 1397هـ- 1977م، (ص: 52).

³. هو: محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب: من رجال النهضة الإسلامية المجددين، ولد ونشأ في قنوج بالهند سنة 1248هـ وتعلم في دهلي، (ت: سنة 1307هـ)، ينظر: الأعلام للزركلي، (6/ 167).

⁴. الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307هـ)، ن: دار الكتب التعليمية - بيروت، ط: الأولى، 1405هـ- 1985م، (ص: 83).

⁵. النقد في علوم الحديث: الدكتور نور الدين عتر (ص: 92).

الفرع الأول: نشأة علم الجرح والتعديل¹

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية، وقد هَيَّأَ الله تبارك وتعالى لهذه الأمة أصحاب النبي ﷺ لحفظ دينه، فكانوا خيرة أمة الإسلام، وهم أول من تكلم في علوم السنة عمومًا، وعلم الجرح والتعديل خاصّة، فكانوا - رضي الله عنهم - يحرصون على صيانة حديث النبي ﷺ من كل ما يشوبه. فكان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون فيما يُنقل إليهم، فلا يقبلون الحديث إلا ممن يثقون به، وكان الواحد منهم يُسافر شهرًا كاملاً لسماع حديث رسول الله ﷺ.

ودليل تثبت الصحابة رضي الله عنهم في روايتهم للحديث، ما جاء في قصة ميراث الجدة: "فعن مالك، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق ﷺ تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدُس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنقذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب ﷺ تسأله ميراثها فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذي قُضي به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو ذلك السُّدُس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلّت به فهو لها»².

¹ - انظر - د. أبو حميد عبد الملك بن ظافر الماجوني الكوسوفي، "علم الجرح والتعديل"،

<http://www.alukah.net/sharia>، (05/04/2018).

² أخرجه مالك بن أنس في الموطأ: كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، (صفحة رقم 1045) عن ابن شهاب الزُّهري، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب فذكره.

ومن طريق مالك أخرجه كل من:

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة، (ج4/ص521 رقم: 2849، تحق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، ن: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى 2009م).

وابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، (ج2/ص909، رقم: 2724، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي).

و أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: الجامع الكبير، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، (ج4/ص420، رقم: 2101، تحق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998م).

وخالف مالك جمع كبير من الأئمة والحفاظ في سند هذا الحديث منهم: معمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، وصالح بن كيسان، وعبد الرحمن الأوزاعي، وغيرهم. فرووه: عن ابن شهاب الزُّهري عن قبيصة بن ذؤيب.

ومن الذين أخرجوا هذه الروايات عن هذه الجماعة الامام أحمد: المسند (ج4/ص225، رقم 18141)، وغيره =

والغرض من سرد القصة هو كيفية تثبيت أبي بكر الصديق رضي الله عنه في نقل الأخبار، وعمّن؟! أصحاب رسول الله ﷺ ولم يكتفِ برأوا واحد، بل طلب من المغيرة بن شعبه قائلًا له: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فشهد على ما قاله المغيرة بن شعبه، فكيف التثبت بمن بعدهم؟ وهو أول من نقّب عن الرجال من الصحابة -والله أعلم-.

= سند الحديث:

قال الدارقطني في كتابه العلل: "يرويه الزُّهري واختلف عنه في إسناده؛ فقال مالك بن أنس: عن الزُّهري عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب. وتابعه أبو أويس عن الزُّهري. وقال ابن عيينة: عن الزُّهري عن رجل لم يسمه عن قبيصة بن ذؤيب، فقوى هذا قول مالك وأبي أويس.

ورواه يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومعمّر، والأوزاعي، وأسامة بن زيد، وأشعث بن سوار، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، ويزيد بن أبي حبيب عن الزُّهري عن قبيصة بن ذؤيب، لم يذكرهما بينهما أحدا. ويشبه أن يكون الصواب ما قاله مالك وأبو أويس؛ وأن الزُّهري لم يسمعه من قبيصة، وإنما أخذه عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عنه". كتاب علل الدارقطني فقرة 46

وكذا حكم البخاري على رواية الجماعة بالإرسال فقال: "عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي بكر رضي الله عنه؛ في الجدة مرسل....". انظر كتاب التاريخ الكبير 6/ 212.

وكذلك الإمام النسائي: "قال: والصواب حديث مالك، وحديث صالح خطأ، لأنه قال: إن قبيصة أخبره، والزُّهري لم يسمعه من قبيصة" نقلته من كتاب: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي (1123).

ويظهر أن هذا الاختلاف في انقطاعه يعود إلى الإمام الزهري فقد أخرجه الترمذي فقال: "... سفيان: قال حدثنا الزُّهري قال مرة: قال قبيصة، وقال مرة: عن رجل عن قبيصة بن ذؤيب" انظر سنن الترمذي، جامع الترمذي مصدر سابق، (كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجد رقم 2100).

الحكم على الحديث:

وسند حديث مالك فيه: "قبيصة ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة" قاله الشوكاني في كتابه نيل الأوطار الصفحة: 175/6 كما أنه فيه: "عثمان بن إسحاق بن أبي خرشة ليس مشتهرا بالرواية للعلم" قاله ابن عبد البر في كتابه الاستدكار الصفحة: 347/4. تخريج مشكاة المصابيح: 236/3: [حسن كما قال في المقدمة]

فعلى هذا يكون الحديث عندهما واهن غير صحيح.

ولكن الحديث صححه أبو عيسى الترمذي فقال: "وهذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عيينة".

وصححه ابن حجر العسقلاني في كتاب: موافقة الخبر الخبر، فقال: "هذا حديث حسن، أخرجه أحمد عن إسحاق بن سليمان وإسحاق بن عيسى" انظر كتابه: موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية 1993 م- ج 1/ص 303.

فالحديث حسن في أقل أحواله. - والله أعلم -.

وحدث هذه الواقعة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه هي تعليم الصحابة في الثبوت في نقل الحديث، وإن كانوا ثقات رضي الله عنهم، والتحري لما يروى عنه رضي الله عنه، وهذا دليل على حرصهم في نقلهم للسنة صحيحة موثقة.

وذكر الإمام مسلم - رحمه الله - في مقدمته "باب في الضعفاء" ثم قال: "وحدثني أبو أيوب سليمان بن عبيد الله الغيلاني، حدثنا أبو عامر يغني العقدي، حدثنا رباح، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تسمع، فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ابتدأته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول¹، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»². وقال أيضاً: "حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، قال: "لم يكوئوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عيسى وهو ابن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن سليمان بن موسى، قال: لقيت طاوساً فقلت: حدثني فلان كيت وكيت، قال: «إن كان صاحبك ملياً، فخذ عنه»³.

فسار على هذا المنهج وهو منهج التحري والثبوت في صدق ما ينقل إليهم من أخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصحابة ثم التابعون بعدهم، ثم أئمة الحديث، فكانوا - رحمهم الله - يرتحلون من أجل سماع حديث واحد، ومن ذلك حرصوا على تتبع أحوال الرواة؛ وذلك بمعرفة مواليدهم وأوطانهم وشيوخهم وتلاميذهم ووفياتهم... وهذا كله حتى يتبين للنقاد جرح الراوي أو تعديله دون لبس، ومن هنا نشأ

¹. قال الإمام النووي في شرح مسلم: وفي الرواية الأخرى ركبتم كل صعب وذلول فهيئات، فهو مثال حسن، وأصل الصعب والذلول في الإبل؛ فالصعب العسر المرغوب عنه والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه؛ فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم وقوله فهيئات أي بعدت استقامتكم أو بعد أن نتق بحديثكم. اهـ.

². أخرجه مسلم في كتابه المسند الصحيح المختصر: المقدمة، باب في الضعفاء والكذابين ومن يُرْعَب عن حديثهم (1/12)،

تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

³. المصدر نفسه، (باب في أن الإسناد من الدين، (15/1)).

علم الجرح والتعديل وقام جماعة من الأئمة بهذه المهمة العظيمة، فبدوره حفظت لنا السنة، وحفظ لنا هذا الدين العظيم.

الفرع الثاني: أهمية علم الجرح والتعديل

لا شك أن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم، ولا يشتغل به إلا خواص العلماء، وما دام علم الجرح والتعديل من علوم الإسناد، والإسناد له أهمية كبرى؛ فقد أسند الخطيب البغدادي إلى أبي بكر محمد بن أحمد أنه قال: «بَلَّغَنِي أَنَّ اللَّهَ، خَصَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا: الْإِسْنَادَ، وَالْأَنْسَابَ، وَالْإِعْرَابَ»¹.

فهذا يبين أن علم الجرح والتعديل خصيصة قد خص الله بها هذه الأمة عن باقي الأمم.

ويمكن تلخيص أهمية علم الجرح والتعديل في النقاط الآتية:

أولاً- تمييز صحيح الحديث من ضعيفه فيعود هذا على حفظ سنة رسول الله ﷺ، فبذلك يحفظ الدين.

قال الدكتور محمد أبو زهو: "وقد أطبق العلماء على وجوب كشف حال الضعفاء، والكذابين من الرواة، وإقامة النكير عليهم صيانةً للدين، فالكلام على جرح الرواة وتعديلهم أمر واجب على المسلمين، وقد دلت قواعد الشريعة العزاء على أن حفظها فرض كفاية، ولا يتأتى حفظها إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"².

دل كلام الدكتور على أن الدين لا يمكن حفظه إلا بالتكلم في ثقال السنن والآثار.

ثانياً- معرفة حال الراوي من حيث جرحه أو تعديله وسيلة هامة للحكم على الحديث، إذ هو أحد شروط الحديث المقبول.

ثالثاً- معرفة رواية حديث رسول الله ﷺ من الصحابة ومن دونهم.

رابعاً- يُعد علم الجرح والتعديل من باب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر الذي هو فريضة على هذه الأمة، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ (110) [آل عمران: 110]. وهذا من باب الذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

¹. شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، تحقيق:

د. محمد سعيد خطي اوغلي، ن: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، (ص: 40).

². الحديث والمحدثون محمد أبو زهو، ن: دار الفكر العربي، ط: القاهرة في 2 من جمادى الثانية 1378هـ، (ص: 454).

المطلب الثالث: أئمة الجرح والتعديل وشروطهم في الرواة

لقد تكلم في الجرح والتعديل الأئمة من بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم وَهُمْ على طبقات ذكرهم الإمام الذهبي -رحمه الله- في كتابه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، وسأقتصر على ذكر بعضهم وبخاصة من كانوا في العصر الذهبي للرواية. ولا يمكن أن يكون الإمام إماماً في هذا الشأن إلا بتوفر شروط، سأتكلم عليها في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: أئمة الجرح والتعديل

قسّم الذهبي -رحمه الله- المتكلمين في الرجال من حيث الكثرة والقلة إلى ثلاثة أقسام فقال: "1- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي. 2 -وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة. 3 -وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي. والكل أيضاً على ثلاث أقسام"¹.

وسأذكر أبرز الأئمة الذين ذكرهم الإمام الذهبي حسب الترتيب الزمني سرداً دون التعرض إلى طبقاتهم:

1. شعبة بن الحجاج (ت 160هـ).
2. سفيان الثوري (ت 161هـ).
3. مالك بن أنس (ت 179هـ).
4. عبد الله بن المبارك (ت 181هـ).
5. يحيى بن سعيد القطان (ت 198هـ).
6. عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ).
7. يحيى بن معين (ت 233هـ).
8. علي بن المديني (ت 234هـ).
9. أحمد بن حنبل (ت 241هـ).
10. محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ).

¹. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر بيروت، ط: الرابعة، 1410هـ، 1990م، (ص: 171).

11. مُسْلِم بن الحَجَّاج النيسابوري (ت261هـ).
12. أبو زُرعة الرازي (ت264هـ).
13. أبو داود السَّجَّستاني (ت275هـ).
14. أبو حاتم الرازي (ت277هـ).
15. النسائي (ت303هـ).
16. ابن أبي حاتم (ت327هـ).
17. ابن حَبَّان (ت354هـ).
18. الدارقطني (ت385هـ).
19. أبو عبد الله الحاكم (ت405هـ).
20. الخطيب البغدادي (ت463هـ) ¹.

الفرع الثاني: شروط القائم به

قال الإمام ابن دقيق العيد - رحمه الله -: "أَعْرَاضُ الْمُسْلِمِينَ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ؛ الْمَحْدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ" ².

فَمِنْ كَلَامِ هَذَا الْإِمَامِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَحْدِّثِينَ كَانُوا عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمْ قَدْ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَهَذَا الْأَمْرُ تَطَلَّبَ وَضْعَ شُرُوطٍ لِقَبُولِ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ، وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الشُّرُوطِ.

أَوَّلًا: الْوَرَعُ وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْهَوَى وَالْخَبْرَةُ.

قال الحافظ الذهبي: "وَالْكَلَامُ فِي الرِّوَاةِ يَحْتَاجُ إِلَى وَرَعٍ تَامٍّ، وَبَرَاءَةٍ مِنَ الْهَوَى وَالْمِيلِ، وَخَبْرَةٍ كَامِلَةٍ بِالْحَدِيثِ، وَعِلَلِهِ، وَرَجَالِهِ" ³، وَقَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهَا مُطْلَقًا.

فَاشْتَرَطَ الْحَافِظُ هُنَا أَلَّا يَكُونَ الْمُتَحَدِّثُ فِي هَذَا الشَّأْنِ إِلَّا عَدْلًا فِي نَفْسِهِ مُتَيَقِّظًا أَيِ غَيْرِ مُغْفَلٍ.

¹. المصدر السابق (ص: 175-214).

². الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت:

702هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت، د.ت، ل.ت، (ص: 61).

³. الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 82).

ثانياً: المعرفة بأسباب الجرح والتعديل.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "وتقبل التزكية من عارف بأسبابها، ولو من واحد، على الأصح"¹.

وقال أيضاً: "وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل مُتيقظ؛ فلا يقبل جرح من أفرط فيه فحرج بما لا يقتضي ردّ حديث المحدث، كما لا تقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر؛ فأطلق التزكية"².

فَيُظْهِرُ من كلام الحافظ هنا، أن التزكية لا تقبل إلا من عارف بأسباب الجرح والتعديل، لأن وقوع خلاف ذلك مؤداه إلى القول على ذلك الرجل المتكلم فيه بغير علم فيكون ظلماً له -والله أعلم-.

ثالثاً: المعرفة بالأحكام الشرعية وبكلام العرب.

"أن يكون عالماً بتصاريح كلام العرب، لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظاً هو غير جرح"³.

لأن المتكلم في هذا الشأن عليه أن يتحرى كلام العرب ومدلولاته، وخير مثال في هذا ما يُطلقه أهل الحجاز بقولهم كذب فلان، فالكذب عندهم ليس المتعمد لمخالفة الواقع فقط، وإنما يُدخلون في هذا اللفظ المخطئ كذلك.

وفي هذا يقول ابن حبان: "أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ، ويؤيد ذلك قول عبادة بن الصامت: "كذب أبو محمد"، لما أخبر أنه يقول: إن الوتر واجب، مع أنه لم يقله راوية، وإنما قاله اجتهداً، ولا يقال للمجتهد فيما أداه إليه اجتهداه إنه كذب فيه، وغنما يقال أخطأ فيه وقد ذكر ابن عبد البر أمثلة كثيرة تدل على أن كذب تأتي بمعنى أخطأ"⁴.

ولا شك أنّ الأئمة النقاد كانوا يتصفون بهذه الشروط غالباً، فقد كانوا على معرفة بالجرح والتعديل، وأسبابه، ومعرفة بكلام العرب، مستصحبين في ذلك الورع والتقوى في مقالهم -والله أعلم-.

¹. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (ص: 279).

². المصدر نفسه، (ص: 257).

³. منهج النقد في علوم الحديث، (ص: 94).

⁴. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: الأولى، 1416هـ - 1995م، (1/265).

المبحث الثاني: مراتب الرواة وأقسامهم

تختلف مراتب الرواة بين الجرح والتعديل، وينقسمون في ذلك حسب ما اتفق عليه أئمة الحديث إلى أقسام، هذا ما سأحاول التطرق إليه في المطلبين الآتين، وسأتعرض في المطلب الأول إلى مراتب التعديل والتجريح، وأتطرق في المطلب الثاني إلى الاختلاف في الجرح والتعديل وأقسام الرواة.

المطلب الأول: مراتب التعديل والتجريح

تنقسم ألفاظ الجرح والتعديل إلى ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الاستعمال، وإلى قليلة الوجود نادرة الاستعمال؛ فالألفاظ المتداولة بكثرة، منها ما هو اصطلاح عام، وبعضها مصطلحات خاصة ببعض الأئمة.

ولقد اعتنى الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة، وتصنيفها إلى مراتب تتجلى بها درجة كل راوٍ، ولكن اختلفوا في تعداد هذه المراتب وألفاظها، وأتطرق في فرعين لهذا المطلب إلى تقسيمين مشهورين لابن أبي حاتم الرازي والحافظ ابن حجر.

الفرع الأول: مراتب التعديل والتجريح عند ابن أبي حاتم

جعل ابن أبي حاتم مراتب التعديل والتجريح ثمانية مراتب:

قال ابن أبي حاتم: "وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

- فإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن أو ثبت فهو ممن يُحتَجُّ بحديثه.
- وإذا قيل له: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

- وإذا قال: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

- وإذا قالوا: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

- وإذا قالوا: لين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

- وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه.

- وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر.

- وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة¹.

وقد تابع ابن أبي حاتم الرازي على هذا التقسيم كل من: ابن الصلاح والنووي وغيرهما، فوافقوه موافقة تامة، وجاء غيرهما فوافقوا على التقسيم وأحكامه من حيث الإجمال، وزادوا عليها بعض التفاصيل أشهرهم الذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي، وكل هؤلاء في العموم اصطلاحاتهم متقاربة من بعضها البعض، وهؤلاء الأئمة حيث تكلم كل منهم بحسب اجتهاده -والله أعلم-.

الفرع الثاني: مراتب التعديل والتجريح عند ابن حجر العسقلاني

جعل ابن حجر مراتب التعديل والتجريح اثنا عشر مرتبة.

قال الحافظ ابن حجر: "وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثني عشرة مرتبة... :

- أولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

- الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعال: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

- الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

- الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

- الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهمل، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره.

- السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليكن الحديث.

- السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

¹ الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، (ت: 327هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى، 1271هـ / 1952م، (37/2).

- الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، و وجد فيه إطلاق الضعف، و لو لم يفسر، و إليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

- التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، و لم يوثق، و إليه الإشارة بلفظ: مجهول.

- العاشرة: من لم يوثق البتة، و ضعف مع ذلك بقادح، و إليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

- الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

- الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع¹.

المطلب الثاني: الاختلاف في الجرح والتعديل وأقسام الرواة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: الاجتهاد في الجرح والتعديل والاختلاف فيه

"جرح الرواة وتعديلهم قائم على الاجتهاد، وهو كالاكتفاء في استنباط الأحكام الشرعية، وكل ما رجع إلى الاجتهاد فهو مظنة للاختلاف"².

قال الإمام الترمذي -رحمه الله-: " وقد اختلف الأئمة من أهل العلم، في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم ... ثم ذكر أمثلة "³.

قال المنذري: "اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا"⁴.

¹. تقريب التهذيب - المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) - تحقيق: محمد عوامة - الناشر: دار الرشيد بسوريا - الطبعة: الأولى، 1986 - (ص: 74-75).

². - أنظر - موقع إسلام ويب، "أحوال الرواة - تعارض الجرح والتعديل"، (<http://articles.islamweb.net>)، 2018/04/10.

³. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلافي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، تحقيق: نور الدين عتر - ن: دار الملاح - (321/1).

⁴. جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد زكي الدين المنذري (ت: 656هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. (ص: 83).

وقال الصنعاني -رحمه الله-: "قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد وفي الحديث الواحد، فيضعف هذا حديثاً، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخر يعدله؛ وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه، من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء"¹.

وقد يقع الاختلاف بين الأئمة، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76]، لكن غير المقبول أن يكون أحد المخالفين في الحكم على الراوي صدر حكمه في الغالب عن هوى أو مزاج فاسد، أو بغي، وهذا واقع لبعض من تصدر لعلم الجرح والتعديل، وهؤلاء في الحقيقة يجب أن تطرح أحكامهم وتدفن، ولهذا يقول الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله تعالى: "هيهات هيهات؛ إن في مجال الكلام في الرجال عقبات، مرتقيها على خطر، ومرتقبها هوى لا منجى له من الإثم ولا وزر، فلو حاسب نفسه الرامي أخاه ما السبب الذي هاج ذلك، لتحقيق أنه الهوى الذي صاحبه هالك. وقديماً كان سلفنا الكرام رضي الله عنهم يقولون: احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه"².

"وإذا طرحت الأحكام المنبثقة عن تفكير غير علمي من صاحبها، نجد أنّ التعارض في هذا الباب ليس واقعاً في جميع الرواة، بل منهم خلق كثير ثقات عدول متفق على قبولهم والاحتجاج بهم، كما فيهم مجروحون متفق على جرحهم، لا يحتجّ بهم، بل لا يعتبر بكثير منهم، وفيهم من هو مسكوت عن أمره"³.

يقول الإمام الذهبي: "ونحن لا ندّعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، أشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك ولا تتجاوزته فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باربها فوالله لولا الحفّاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل

¹. إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمرير (ت: 1182هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، ن: الدار السلفية الكويت، ط: الأولى 1405هـ. (ص: 13).

². الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافراً، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، ن: المكتب الإسلامي، ط: الأولى 1400هـ، (ص: 13).

³. - بتصرف -، موقع إسلام ويب، "أحوال الرواة - تعارض الجرح والتعديل"، (http://articles.islamweb.net)، 2018/04/10.

البدع فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة وبجاه السنّة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم¹.

الفرع الثاني: أقسام الرواة من حيث التعديل والتجريح

يمكن تقسيم الرواة حسب موقف أحكام الأئمة النقاد فيهم إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: متفق على توثيقهم والاحتجاج بهم

الرواة الذين أجمع علماء الحديث على الاحتجاج بهم، ولم يختلفوا فيهم جرحاً وتعديلاً، بل كلهم متفقون على كون هؤلاء ثقات أثبات عدول، ولم يطعن فيهم واحد ممن يعتد بقوله في الرجال وهؤلاء على درجات متفاوتة من الحفظ والعلم، ومنهم على سبيل المثال: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومحمد بن مسلم الزهري، ومالك بن أنس، ومحمد بن سيرين، وعبيد الله بن عمر العمري، وغيرهم كثير من الثقات الأثبات - رحمهم الله -، وهؤلاء لا خلاف في كونهم حجة بين نقاد الحديث الشريف على مرّ الدهور.

القسم الثاني: متفق على جرحهم وعدم الاحتجاج بهم مطلقاً أو إذا تفرّدوا برواية

ويشمل كل راوٍ اتفق كل المتقدمون على ترك الاحتجاج به في الروايات، سواء كان جرحه خفيفاً بحيث لا يحتمل تفرده، أو شيخ من أهل الصدق، أو ضعيف، أو شديد الضعف، أو متروك أو مُتَّهَم أو غير هؤلاء ممن اتفق النقاد على عدم الاحتجاج بهم إذا تفرّدوا أو مطلقاً.

¹. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1985م، (82/11).

القسم الثالث: مختلف فيهم بين الجرح والتعديل

هم الذين اختلف فيهم أهل الجرح والتعديل، فَمِنْهُمْ من يوثقهم ويضعهم في مرتبة الاحتجاج، ومنهم من يُجَرِّحُهم ولا يضعهم في مرتبة الاحتجاج مطلقاً أو إذا تفرّدوا برواية، أو إذا رَوَوْا عن شيخ معين أو أهل بلد معين أو في فترة زمنية من عمرهم... إلخ، وهؤلاء كَفُلِّحَ بن سليمان¹، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم من رواة الحديث الشريف، فالنقاد المتقدمون رحمهم الله تعالى اختلفوا فيهم، كُلٌّ على قدر ما بلغه من أحوالهم ومروياتهم، ولذا اختلفوا في الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً². وهذا يدخلنا إلى المباحث الأساسية القادمة في تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، ومسالكهم لإزالة هذا التعارض.

تنبيه: وما يحسن التنبيه له في ختام هذا المبحث؛ أن اتفاق الأئمة على توثيق الراوي لا يلزم منه قبول ما ينقله أو يرويه من الأخبار مطلقاً، لأن الثقة قد يَهْم، وكذلك الأمر بالنسبة للتجريح.

¹. هو: "فُلِّحَ بن سليمان المدني أحد العلماء الكبار، عن نافع والزهري وعدة، احتجا به في الصحيحين، وقد قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم سمعت معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول: فليح بن سليمان ليس بثقة ولا ابنه، ثم قال أبو حاتم: كان ابن معين يحمل على محمد بن فليح، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ضعيف ما أقربه من أبي أويس، وروى عباس عن يحيى: لا يحتج به، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت ابن معين يقول: ثلاثة يتقى حديثهم محمد بن طلحة بن مصرف وأيوب بن عتبة، وفُلِّحَ بن سليمان.... وأصعب ما رمي به ما ذكر عن ابن معين عن أبي كامل قال كنا نتهمه لأنه كان يتناول من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. قلت: قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحاً في غير ما حديث... "ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، تحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، 1995م، (442/5)، - بتصرف -.

². - بتصرف -، محمد عبد القادر أحمد جلمد (الموقع الشخصي)، "نماذج من أقوال المتأخرين حول هذه القسمة"، (https://sites.google.com/، 2018/04/12).

المبحث الثالث: تعارض أقوال الأئمة في الراوي

سأتكلم في هذا المبحث على مفهوم التعارض وأقسامه في الجرح والتعديل، وسأحاول إيراد أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد، وأقوال عدة أئمة في الراوي الواحد.

المطلب الأول: مفهوم التعارض في الجرح والتعديل وأقسامه

لم أجد من ضبط معنى التعارض بطريقة الحدود، كضبط التعارض عند الأصوليين وغيرهم، ولهذا سأحاول الوصول إلى ضبط لحد التعارض في الجرح والتعديل، مستعيناً بالله، ثم ما ذكره اللغويون، وضبطه الأصوليون لمعنى التعارض للوصول إلى معنى التعارض في الجرح والتعديل.

الفرع الأول: معنى التعارض في الجرح والتعديل وضبطه

المعارضة لغة: "المقابلة على سبيل الممانعة، وَعَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِقَامَةُ الشَّيْءِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَنَاقِضُهُ"¹.

وهو عند الأصوليين: "كونُ الدليلين بحيث يقتضي أحدهما ثبوتَ أمر والآخَرُ انتفاءه، في محل واحد، في زمان واحد، بشرط تساويهما في القوة أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع"².

وربما أركان هذا التعريف الأصولي ينطبق على أركان تعريف أركان التعارض في الجرح والتعديل:

فالركن الأول: المقولتين في الراوي يجب أن تكون إحداها تنفي الأخرى، بأن إحداها تقتضي التعديل والأخرى تقتضي التجريح، فيخرج من التعارض ما إذا أطلق على الراوي أحكام متقاربة في مراتب الجرح أو التعديل، كالثقة والصدوق، وكالضعيف وليّن الحديث.

والركن الثاني: يجب أن يكون تناقض الأحكام في المحل الواحد أي: في الراوي الواحد، فيخرج من هذا الركن إذا وجدنا راويين أو أكثر لهما نفس المُعَرَّف كالاسم واللقب والكنية.

والركن الثالث: يجب توحد الزمان، فَيُخْرَجُ من التعارض الثقة الذي اختلط، أو المبتدع النائب أو من عُدِّلَتْ روايته في مكان دون آخر...

¹. التوقيف على مهمات التعاريف - محمد عبد الرؤوف المناوي - تحقق: د. محمد رضوان الدايدة - ن: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر: بيروت، دمشق - ط: الأولى، 1410هـ - (ص: 664).

². التعريفات الفقهية - محمد عميم الإحسان المجددي البركتي - ن: دار الكتب العلمية - ط: الأولى: سنة 1424هـ - (ص: 58).

والركن الرابع: وينبغي أن تكون الأحكام المتقابلة من إمامين معتبرين في هذا العلم، فيخرج من التعارض ما إذا كان أحدهما من أهل هذا الفن، بينما الآخر ليس من أهله، أو أسقط أهل العلم اعتباره، كأبي الفتح الأزدي الذي غالباً ما يهملون قوله في مقابل الأئمة النقاد.

قال الذهبي في ترجمة أبان بن إسحاق المديني: "وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه"¹.

ومنه يكون حد التعارض في الجرح والتعديل هو: وجود وصفين أو حكمين متضادين من إمامين معتبرين، أو من إمام واحد في الراوي الواحد؛ يقتضي أحدهما قبول روايته، والآخر عدم قبولها، في زمان واحد.

مثل: أن يقول ناقد في راوٍ: إنه ثقة، ويقول آخر فيه: إنه ضعيف، مطلقاً دون أن يتقيدا بزمانكما في حالة اختلاط الراوي، أو مكانكما في حالة من حدث في بلد من غير كتبه فأخطأ، بحيث يمتنع إعمال النصين معاً ابتداءً.

الفرع الثاني: أقسام التعارض

يمكن تقسيم التعارض في الراوي باعتبار ثلاث إلى عدة أقسام هي:

التقسيم الأول: باعتبار عبارات الجرح والتعديل²:

يمكن تقسيم التعارض في الراوي جرحاً وتعديلاً حسب عبارته إلى أربعة حالات هي:

- الحالة الأولى: أن يكونا مبهمين؛ أي: غير مبين فيهما سبب الجرح أو التعديل.
- الحالة الثانية: أن يكونا مفسرين؛ أي: مبيناً فيهما سبب الجرح والتعديل.
- الحالة الثالثة: أن يكون التعديل مبهماً؛ والجرح مفسراً.
- والحالة الرابعة: أن يكون الجرح مبهماً، والتعديل مفسراً.

¹. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ). تحقق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ربحاوي، وغياث الحاج أحمد، وفادي المغربي، ن: مؤسسة الرسالة العالمية-دمشق ط: الأولى 1430 هـ. (49/1).

². - ينظر - مصطلح الحديث، محمد بن صالح العثيمين، ن: دار ابن الجوزي بإشراف مؤسسة محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط: الأولى 1415 هـ - 1994م، (ص: 28-29).

التقسيم الثاني: باعتبار مصدر التعارض في الجرح والتعديل.

كما يمكن تقسيم التعارض حسب المصادر منه الجرح والتعديل إلى قسمين فقط:¹

• الأول: تعارض الرواية في الجرح والتعديل تكون صادرة عن إمام واحد.

• الثاني: تعارض الجرح والتعديل الصادرين عن ناقلين أو أكثر، وهذا هو الأكثر والأصعب من أنواع التعارض.

التقسيم الثالث: باعتبار نسبة الأقوال المتعارضة إلى النقاد نقسمه إلى:

التعارض الحقيقي: وهو أن تكون الأحكام المتضادة من الأئمة صادرة عنهم حقيقة وأقوالهم المنقولة عنهم مطابقة لمقاصدهم.

والتعارض الوهمي: وهو أن تكون الأحكام المتضادة هي في ظاهر أقوال الأئمة النقاد التي يفهمها المحدث الذي يريد الحكم على الراوي، فهؤلاء الأئمة لا يقصدون بأقوالهم ما فهم منها. وهذا التقسيم ذو أهمية كبرى، لأن التعارض الوهمي لا يدخل في حقيقة التعارض من الأئمة، وإنما ينسب إلينا نحن الخطأ والقصور في نسبتهم إليهم.

المطلب الثاني: أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد

الأصل أن يقع تعارض الجرح والتعديل بين قول ناقد وناقد غيره، لكنه قد نجد التعارض في عبارة الناقد الواحد، فيأتي عنه التعديل والجرح جميعاً، وخاصة إذا تعدد الطلبة الذين ينقلون كلامه في الرواية، ومن أكثر من نقل عنه التعارض من الأئمة هو الإمام يحيى بن معين، فإنه كثيراً ما تختلف الرواية عنه، ويرجع ذلك لعدة أسباب ترجع إلى قسمين هما:

القسم الأول: التعارض الحقيقي

السبب الأول: تغير اجتهاد الناقد أو تردده في الحكم على الراوي، حيث تتجدد للإمام الناقد معطيات تدفعه إلى تغيير حكمه الأول بحكم آخر يضاده؛ فيكتشف الناقد خطأه في حكمه السابق، والخطأ لا يسلم منه مجتهد أو غيره.

نقل الإمام ابن مفلح الحنبلي عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: "من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون"، ونقل كذلك عن الإمام مالك أنه قال: "ومن ذا الذي لا يخطئ؟"².

¹ - ينظر - ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز العبد اللطيف، (ص: 67).

² الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، (ت: 763هـ)، ن: عالم الكتب، (145/2).

كأن يكون العالم حكم على الراوي بحسب ما وقع له من حديثه، ولكن عندما يَسْبُرُ أحاديث هذا الراوي سبراً كاملاً يكتشف خطأه، ويُصدر حكماً آخر مخالفاً للأول، ويحدث هذا غالباً لابن معين وغيره من المتقدمين.

وقد ذكر العلامة المحقق العلمي أن: "عادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم: أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملةً من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يُخَلِّطُ عمدًا، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بُعِدَ عنه خلط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين، وكذَّبه الآخرون، أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنًا لدلالته على أنه كان يتعمد"¹.

السبب الثاني:- إصدار الناقد حكمه الثاني بسبب منافسة، أو تعصب، أو مشاحنة لخلاف بينه وبين الراوي.

القسم الثاني: التعارض الوهمي

وهو لا يعود إلى تغير في اجتهاد الإمام الناقد، وإنما يعود إلى عدم فهم مقصد الإمام الناقد وله عدة صور.

1- فقد يريد التعديل أو التجريح النسبي للراوي لا المطلق، كأن يسأل عن رواية أحدهم عن شيخ معين فيجيب بأن روايته غير مقبولة، فهو لا يريد رد روايته مطلقاً، وإنما يريد المفاضلة في الوثاقة عند مقارنة الراوي بغيره، وهذا الحكم يكون نسبياً، ويُسمَّى علماء الحديث: توثيقاً نسبياً، وتضعيفاً نسبياً...

فقد نقل الحافظ السخاوي عن شيخه ابن حجر: "وما ينبه عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزيّن ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وُجِّه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قُرِّنَ به، فإذا سئل عنه بمفرده بيّن حاله في المتوسط، وأمثلة ذلك كثيرة لا أطيل

¹. هامش كتاب: "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت: 1250هـ)، تحق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ن: دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، (ص: 30).

بها: ومنها قال عثمان الدارمي: "سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف"، فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً، بدليل قوله: "إنه لا بأس به"، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري"، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر"¹.

2- اصطلاح الناقد في التعبير عن الجرح والتعديل يجري على غير الاصطلاح الذي استقر عليه في كتب المصطلح، فإن المعدّل قد يقول: "فلان ثقة" ولا يريد به أنه ممن يُحتجّ بحديثه، أو قد يقول لا بأس به ولا يريد تعديله.

قال السُّبُكي: "وما ينبغي أن يُتفق عند الجرح أيضاً: حال الجرح في الخبرة بمدلولات الألفاظ فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمهما على غير وجهها والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الأزمان مدحا وفي بعضها ذما أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم"².

وقال المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر"³.

وقال-رحمه الله-: "... منهم من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط؛ ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل، وإن لم يكن ضابطاً؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد توبع عليه؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة إلى غير ذلك؛ وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة، فمنهم المبالغ في الثبوت، ومنهم المتسامح، ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم ومنزلته من الثبوت؛ لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذ فيما أن

¹. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، تحقق: علي حسين علي، ن: مكتبة السنة مصر، ط: الأولى 1424هـ، (132/2).

². قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ) (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة ن: دار البشائر - بيروت ط: الخامسة، 1990م، (ص: 53).

³. مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني، مصدر سابق، (ص: 9).

يتوقف وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفع لها عن درجتها، وبالجملة فإن لم يتوقف قال بغير علم، وسار على غير هدى¹.

3- سبب يرجع إلى الناقل عن الإمام الناقد، لأنه قد يتصرف في أقوال الإمام، أو في النقل لا يستوفي كلام الناقد كله حتى يتضح مقصده، فقد يكون الاختلاف عن الإمام ناتج عن اختلاف تكييف الإجابة حسب السؤال، ويكون جواب الإمام مطابقاً لسؤال السائل، لكن الناقل لا ينقل صيغة السؤال؛ كأن يُسأل العالم عن الراوي بمقارنة غيره، فيضعفه بالمقارنة إليه وإذا سئل عنه وحده وثقه، كما مرَّ معنا.

قال الحافظ السخاوي - بعد أن ذكر أن التعديل والتجريح النسبي من أسباب تعارض أقوال العالم في الراوي الواحد -: "فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس"².

المطلب الثالث: أسباب تعارض أقوال عدد من الأئمة في الراوي الواحد

ويرجع ذلك لعدة أسباب نقسمها إلى قسمين كما فعلنا في تعارض أقوال الإمام الواحد.

القسم الأول: أسباب التعارض الحقيقي

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب هي³:

1- اختلافهم في بعض تطبيقاتهم واجتهاداتهم في الجرح والتعديل:

فبالنسبة للعدالة الدينية: اختلفوا في الجرح والتعديل للمبتدع على درجات متفاوتة، فبعضهم متشدد وبعضهم متسامح، كما اختلفوا في الجرح بخوارم المروءة، فتجد أحدهم يجرح بالركض على البرْدُون والبول واقفاً، وغيرهم يتسامح في المباح.

وبالنسبة لشرط الضبط: فبعضهم متشدد يجرح بالخطأ الواحد، وبعضهم يجرح الراوي أو يعدله من خلال مجموعة أحاديث لا كلها، وبعضهم يقوم بالاستقراء التام لحديث الراوي، وبعضهم يقبل شهادة غيره دون اختبار الراوي بنفسه، وبعضهم لا يسلم إلا بسير أحاديث الراوي بنفسه.

¹. الاستبصار في نقد الأخبار، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - تحقيق: محمد الشنقيطي، ن: دار أطلس للنشر والتوزيع 1417 هـ. (ص: 7)، - ينظر- أيضاً: الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبة، د. علي الصياح، ن: دار أضواء السلف ط: الأولى 1426 هـ - (322/1).

². فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للسخاوي - مرجع سابق - (2/ 132).

³. - انظر - : ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز العبد اللطيف، (ص: 67-68-69).

2- تباين معرفتهم بالراوي:

فتجد أحدهم أدرى بالراوي من غيره لكونه شيخه، أو ابن بلده، أو لاطّلاعه على أصوله، أو لاكتمال سير حديثه عكس الراوي الآخر الذي سبّر حديثه جزئياً.

3- تباين أهلية النقد في الاطلاع والتفتيش، والفتنة، واستعمال قرائن الأحوال.

وهذه الأسباب الثلاثة بالنسبة للأئمة النقاد المتقدمين، أما من بعدهم من النقاد المتأخرين فتُضاف إليها أسباب أخرى منها¹:

- كثرة استعمالهم للضوابط والقواعد في علم الجرح والتعديل، التي تَبَنُّوها، وبعد نهاية مرحلة النقد المتقدمين؛ جاء المتأخرون واستقروا كلام الأئمة المتقدمين، واستنبطوا لنا قواعد، ومصطلحات من مسالك الأئمة كقاعدة: "يقدم الجرح المفسّر على التعديل"، أو "يقدم التعديل على الجرح المبهم"، أو "عدم قبول الجرح إلاّ مفسّراً".

- كذلك اختلافهم في الحكم المترتب على بعض المصطلحات: فجمهور النقاد المتأخرين وضعوا أحكاماً كلية مطلقاً للمصطلح، يسير عليه الجميع بعيدين عن إعمال القرائن والأحوال، التي كان يركز عليها المتقدمون.

ومثال ذلك مسألة جهالة العين:

حيث ردّ بها المتأخرون مرويات الراوي مطلقاً، حتى نفى ابن كثير أن أحداً من العلماء قال بغير ذلك عندما قال: "فأما المبهم الذي لم يسم اسمه أو من سُمِّي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه..."².

¹ - انظر - "مقدمة": الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د. أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي - رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية - بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف. ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

² اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: 774 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية، (ص: 97).

بينما تجد ابن معين وغيره من المتقدمين يوثقون من لا يعرفون أشخاصهم فيقول أحدهم: "فلان ثقة لا أعرفه" أو "ثقة لا أعرف من هو"¹، وكذلك ابن حبان، وابن عبد البر وغيرهم. إلى غير ذلك من التعديدات الكلية التي لا تقبل النقض عندهم.

القسم الثاني: أسباب التعارض الوهمي

1- فقد يريد التعديل أو التجريح النسبي للراوي، كأن يسأل الإمام عن رواية أحدهم عن شيخ معين فيُجيب بأن روايته غير مقبولة، فهو لا يريد رد روايته مطلقاً، لكن نحن نفهمه كجرح أو تعديل مطلق، ونبني عليه وجود التعارض.

2- اصطلاح الناقد في التعبير عن الجرح والتعديل، يجري على غير الاصطلاح الذي استقر عليه في كتب المصطلح؛ وهذا السبب سبق أن أشرنا إليه عند كلامنا في أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد.

ويكون الاصطلاح الخاص دائماً عند المتقدمين، لأن علم الرجال مرَّ بعد نشأته بأطوار قبل استقراره، وثبوت القواعد والمصطلحات الخاصة بهذا العلم، وخلال هذه الأطوار قد ترد أحكام في الجرح والتعديل، لا يتماشى مع ما ثبت أخيراً عند المتأخرين.

3- أسباب ترجع إلى الناقل عن الإمام الناقد، لأنه قد يتصرف في أقوال الإمام، أو لا يستوفي كلامه كله في النقل.

¹. من الأمثلة في ذلك: سئل الإمام أحمد عن نصر بن علي الجهضمي قال: "لا أعرفه، وما به بأس إن شاء الله، ورضيه" العلل أحمد بن حنبل (265/1)، وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يسأل عن الزبير بن عري، كيف هو؟ قال: لا أعرفه، ما أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن زيد، ثم قال: أراه لا بأس به" سؤالات الأثرم لأحمد؛ ط الفاروق؛ (ص: 88)، وقال البرقاني في سؤالاته للدارقطني: "سألته عن عبد الرحمن بن محمد يروى عن السائب بن يزيد فقال: هو شيخ مدني، لا أدري من هو، يعتبر به" سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص: 43).

الفصل الثاني

طرق إزالة التعارض

❖ المبحث الأول: خطوات إزالة التعارض في أقوال الأئمة

❖ المبحث الثاني: قواعد الترجيح في الجرح والتعديل

❖ المبحث الثالث: قرائن إزالة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل

في الراوي

الفصل الثاني: طرق إزالة التعارض

يختلف الأئمة النقاد في حكمهم على الرواة جرحاً وتعديلاً، وهذا الاختلاف له أثره في الحكم على الحديث، ولكن لا مناص من هذا، إذ أنَّ الأئمة يجتهدون في ذلك كاجتهاد الفقهاء في المسائل الفقهية، ولما كان الدين محفوظاً والسنة محفوظة وفق الله عز وجل المحدثين إلى وضع القواعد لإزالة التعارض الحاصل بين أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

قال الإمام الذهبي: "ولكنَّ هذا الدين مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالى، لم يجتمع علماءه على ضلالة، لا عمداً ولا خطأ. فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف"¹.

والمحدثون كذلك لهم مسالك لإزالة التعارض بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، ويمر مسلكهم بخطوات مرتبة أتعرض لها في المبحث الأول:

المبحث الأول: خطوات إزالة التعارض في أقوال الأئمة

إن أقوال الأئمة المتعارضة في الجرح والتعديل تحل بمسلكين لا غير:

أولاً: مسلك الجمع إذا كان التعارض وهمياً فيما يبدو لنا من الأقوال.

ثانياً: مسلك الترجيح إذا كان التعارض حقيقياً.

لكن قبل الذهاب إلى التفكير في الجمع أو الترجيح، نتعرض لمطلب ضروري وهو وجوب ترك الأقوال التي لا تصلح للمعارضة.

المطلب الأول: عدم اعتماد الأقوال التي لا تصلح للمعارضة

لا شك أن كثير من الأقوال تحتاج إلى إسقاطها، وعدم اعتمادها في التعارض لسبب أو آخر وسوف أبينها في النقاط التالية:

أولاً- ترك الأقوال التي لا تثبت عن أصحابها: والمقصود أن تُعرض النصوص المنقولة عن علماء الجرح والتعديل في نقد الرواة على المنهج الحديثي والتاريخي، للتحقق من نسبتها لقائلها، فلا يعتمد إلا على مقولة ثبت إسنادها إلى قائلها، فهناك روايات عديدة ذكرت عن بعض الأئمة

¹. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ) - تحق: عبد الفتاح أبو غدة - ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب - ط: الثانية، 1412 هـ - (ص: 84).

لا توجد عنهم من طريق مسند، أو وُجِدَتْ ولكن أسانيدُها لم تثبت، أو طعن فيها من لهم دراية بقائلها.

مثال: "ما حكاها أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة «ليس بشيء»، وهذه الحكاية منقطعة كما قاله الذهبي في الميزان، لأن بين الأزدي وابن معين مفاضة، ومع ذلك فالأزدي نفسه متهم! له ترجمة في تاريخ بغداد، والميزان واللسان...¹.

ثانياً- عدم اعتماد أقوال من ليس من أهل النقد عند العلماء: فالمؤهل يجب أن تتوفر فيه شروط الناقد الذي يقبل قوله في الرواة، كما قرر في حد التعارض بأنه لا يعارض كلام الناقد المعترف به بكلام المتفق على عدم أهليته لقبول قوله في الجرح والتعديل.

قال ابن حجر: "ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"². وقال في موضع آخر من هدي الساري: "قلت: قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر بتحريجه لضعفه هو"³.

وقال الذهبي في ترجمة "أبان بن إسحاق المدني" من ميزان الاعتدال: "وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه"⁴.

ثالثاً- عدم اعتماد قول الإمام إذا تبين أن الناقل وهم فيه: فيجب التحقق من كون العبارة المعينة قيلت من قبل الناقد في ذلك الراوي بشخصه، وذلك أن حكاية ألفاظ علماء الجرح والتعديل من قبل رواتها والناقلين لها قد يداخلها الوهم، مثل أن يكون الناقد قال تلك العبارة في راو، فيذكرها من أخذها عنه في راو آخر، ربما شابهه في اسمه أو نسبه، أو انتقل البصر من ترجمة إلى أخرى.

رابعاً- ترك الأقوال التي دخلها التحريف والتصحيح في لفظ العبارة المنقولة عن الناقد، واعتماد الصحيحة منها: لأن التحريف للعبارة قد يحيل معناها عن المقصود.

¹. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت: 1386هـ) - تحق: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، ن: المكتب الإسلامي - ط: الثانية 1986م، (1/ 49).

². فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، تحق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحج الدين الخطيب، ن: دار الفكر وهي مصورة عن ط: السلفية، (386/1).

³. المصدر نفسه (430/1).

⁴. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، (49/1).

قال الحافظ الذهبي في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي: "صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، وعمدته أن البخاري قال: "تركناه" كذا نقل فوهم على البخاري إنما قال البخاري: تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومائتين"¹.

خامساً - طرح الأقوال التي لا يُعرف مصدرها: أي التي لا تنسب إلى ناقد معين، كقولهم في الراوي: "تكلّموا فيه" و"يتكلّمون فيه"، كما يقع في كلام البخاري وأبي حاتم الرازي وأبي الفتح الأزدي، وغيرهم، أو قولهم "فيه مقال"، أو "وثق"، أو "جرح"، التي يستعملها المتأخرون، وما يشبهها من الألفاظ التي لا تعزى إلى ناقد معين، فلا نعتبر بهذا النقل ولو كان حاكمها من النقاد المعروفين، لأن هذا الإمام ناقل لتعديل أو تحريج غيره، وليست العبارة تعبر عن رأيه، إلا أن يضيف إليها من عبارته ما يبين فيها أنها رأيه.

المطلب الثاني: إزالة التعارض الوهمي بالجمع بين الأقوال

قبل الخوض في الترجيح بين أقوال الأئمة النقاد المتعارضة حقيقة، يجب البحث عن أسباب التعارض للتحقق من أنه ليس تعارضاً حقيقياً، وإنما هو تعارض وهمي وفق ما قررناه في مطلب أسباب التعارض الوهمي.

وقد قال الإمام محمد بن إبراهيم الوزير: "واعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنما يكون عند الوقوع في حقيقة التعارض، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة"².

فإذا تحقّقنا أنه تعارض حقيقي، فإننا نسلّك مسلك الجمع بين الأقوال كالتالي:

أولاً - إزالة التعارض الوهمي المتعلق بدلالات الألفاظ: بالبحث في صيغ هذه الأقوال، والبحث عن تفسير الكلام المحمل الذي لا يتبين وجهه فيبحث في كلام قائله أو كلام غيره، أو بتأمل حال الراوي وحديثه، حتى نصل إلى صيغة تجمع بين الأقوال، ومنه:

- الجمع وإزالة التعارض الوهمي بين الأقوال التي يراد به التعديل والتجريح النسبي بمقارنة راوي بآخر.

¹. مصدر سبق ذكره، (299/1).

². توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، و أبو إبراهيم عز الدين المعروف بالأُمير، (ت: 1182هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط: الأولى 1417هـ، (110/2).

قال ابن حجر: "وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط... وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في وقت آخر"¹.

وضرب ابن حجر مثلا لذلك فقال: "فمن ذلك أن الدوري قال: سئل ابن معين عن محمد بن إسحاق؟ فقال: ثقة، فحكى غيره عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة"².

- الجمع وإزالة التعارض الوهمي بالتفطن إلى استعمال المصطلح في غير ما تعارف عليه المتأخرون كاستعمال مصطلح "ليس بشيء" عند ابن معين في بعض الأحيان ليست تضعيفا. قال الحافظ ابن حجر- في ترجمة عبد العزيز بن المختار الدباغ البصري: "وثقه ابن معين في رواية، وقال في رواية: أنه "ليس بشيء"، قلت: احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: "ليس بشيء" يعني: أن أحاديثه قليلة جدا"³. وكذلك مصطلح "الثقة" ليست تعديلا عند بعضهم حيث يقصد بها العدالة الدينية بَعْضُ النظر عن ضبط الحديث.

- الجمع وإزالة التعارض الوهمي بالتفطن إلى المبالغة في صيغة النقد: وذلك كاستعمال عبارة: "كذب فلان" في الخطأ والوهم، أو يُحمل "منكر الحديث" على من أنكر عليه حديث واحد أو اثنان.

¹. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 2002 م، (1 / 213).

². المصدر نفسه، (1 / 213).

³. فتح الباري - مصدر سابق-، (2/144).

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - لما بلغها أن أبا هريرة رضي الله عنه يحدث بأنه "لا شؤم إلا في ثلاث" قالت: "كذب - والذي أنزل على أبي القاسم - من يقول: "لا شؤم إلا في ثلاث..." ثم ذكرت الحديث¹.

وفي صحيح البخاري عن سعيد بن جبيرة قال: "إِنَّا لَعِنَدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَيْتِهِ، إِذْ قَالَ: سَلُونِي، قُلْتُ: أَيُّ أَبَا عَبَّاسٍ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، بِالْكُوفَةِ رَجُلٌ قَاصٌّ يُقَالُ لَهُ: نَوْفٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَمَّا عَمْرُو فَقَالَ لِي: قَالَ: قَدْ كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ"².

فعائشة وابن عباس رضي الله عنهما لا يريدان بقولهما - كذب أي اختلق - حاشاهم من ذلك -، وإنما المراد خطأ في الفهم فزيف الحق.

قال ابن التين: "لم يُرد ابن عباس إخراج نوف عن ولاية الله، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق، فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه، وحقيقته غير مراده"³.

ثانياً- الجمع بالتحقق من عدم اتحاد الزمن واتحاد الشيوخ في أقوال النقاد: بأن يُراد بهذا القول زمن، وبالأخر زمن آخر.

- فَيُمْكِنُ إزالة التعارض بالجمع بين العبارات التي قِيلَتْ قبل اختلاط الراوي، والتي قِيلَتْ بعد الاختلاط وحمل كل واحد منهما على زمن مُعَيَّن.

فمثلاً قد اختلفت الأقوال في الراوي "صالح بن نبهان" المدني مولى التوأمة، فقال فيه الإمام أحمد: "صالح الحديث"، وقال فيه الإمام مالك: "ليس بثقة"⁴.

لكن الإمام أحمد حمل حكم مالك على ما بعد اختلاط صالح بن نبهان، فقال الإمام أحمد: "مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً..."⁵.

- ويمكن إزالة التعارض بالجمع بين العبارة التي قِيلَتْ في تحديث الراوي في بلد مُعَيَّن والتي قِيلَتْ في تحديث الراوي في بلد غيره.

¹. أخرجه أبو داود (62/2). رقم: 1420، والنسائي في سننه، (230/1). رقم: 461، والموطأ، (120/1) رقم: 13.

². الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت: 256هـ)، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة تزيين محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، 1422هـ، (89/6).

³. فتح الباري لابن حجر - مصدر سابق -، (219/1).

⁴. ميزان الاعتدال - مؤسسة الرسالة العالمية، (2 / 278).

⁵. المصدر نفسه، (2 / 278).

فمثلاً معمر بن راشد ضعف فيما حدث به في العراق، وصحح حديثه الذي حدث به في اليمن قال ابن عساكر: "معمر بن راشد أبو عروة أصله بصري خرج إلى اليمن قديماً ثم قدم عليهم البصرة فحدثهم بها وليست كتبه معه فمن سمع منه بالبصرة بعد مقدمه من اليمن ففي سماعه شيء ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح"¹.

- ويمكن إزالة التعارض بالجمع بين العبارة التي قيلت في تحديث الراوي من كتابه، والتي قيلت في تحديث الراوي من حفظه.

- ويمكن إزالة التعارض بالجمع بين العبارة التي قيلت في تحديث الراوي عن شيخ معين، والتي قيلت في تحديث الراوي عن غيره من الشيوخ.

مثل الراوي جعفر بن برقان الجزري: قال فيه ابن خزيمة لما سئل عنه وعن أبي بكر الهذلي: "لا يحتجُّ بواحد منهما إذا انفرد"².

ولكن عدَّله غيره من الأئمة منهما السفينان وأبو نعيم وغيرهم...
لكن هناك من حقق وسبر أحاديثه وخرج بقول جامع تَبَنَّاهُ الإمام أحمد وابن معين وغيرهما؛ وهو أنه ضعيف في رواية الزهري خاصة، وفي غيره مقبول.
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به، وفي حديث الزهري يخطئ"³.

وكذا جرير بن حازم البصري⁴: يُضَعَّفُ في حديثه عن قتادة خاصة.

¹. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (ت: 571هـ)، تحق: عمرو بن غرامة العمري، ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995م، (415/59).

². تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، ن: مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند- ط: الأولى 1326هـ، (85/2).

³. هو: جعفر بن برقان الكلابي مولاهم أبو عبد الله الجزري الرقي، قدم الكوفة، روى عن يزيد الأصم والزهري وعطاء وميمون بن مهران وحبيب ابن أبي مرزوق وعبد الله بن بشر الرقي ونافع مولى ابن عمر وغيرهم. وعنه ابن المبارك وأبو خَيْثَمَةَ الجعفي وابن عيينة ووكيع وكثير بن هشام وعمر بن أيوب الموصلي ومعمر بن راشد وزيد بن أبي الزرقاء وأبو نعيم وعدة.
روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة... - ينظر للمصدر نفسه - ، (84/2).

⁴. جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي وقيل الجهمضي أبو النضر البصري والد وهب؛ روى عن أبي الطُّفَيْل... وابن لُيَعة ويزيد. - ينظر للمصدر نفسه - ، (69/2).

ثالثاً- إذا تعددت أقوال الإمام الواحد في الراوي نختار قوله الموافق لغيره من الأئمة، جمعا بين الأقوال، وحملنا على أنالقول الذي اخترناه هو قوله المعتمد، وذلك بشرط أن لا نعلم قوله الأخير المعتمد عنده، المتمسك به.

وعلى ذلك سار الإمام الناقد ابن شاهين¹ في كتابه "المختلف فيهم"، فقال مثلاً في ترجمة عثمان بن عمير أبي اليقظان الكوفي البجلي الأعمى بعد أن نقل فيه قولي ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، و"إنه صالح"، قال ابن شاهين: "هذا الخلاف في عثمان عن يحيى وحده يوجب التوقف فيه حتى يعينه عليه آخر فيكون أحد كلامي يحيى معه والعمل فيه على ذلك"².

ومنها في ترجمة عطاء بن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي أبو صفوان المدني حيث قال: "وهذا الخلاف في عطاء يوجب التوقف، وليحيى فيه قولان، وهو عندي إلى قوله: "إنه ليس به بأس" أقرب وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل ولأحاديث عن نافع ولا أعلم أتى بها غيره ..."³.
رابعاً- عند البعض قد يجمع بين الأقوال المتضادة للأئمة في الراوي باستحداث حكما وسطا بين الأقوال.

كأن يقول أحدهم في الراوي: "ثقة" ويقول الآخر: "ضعيف"، فيتوسط الجامع بين القولين فيقول فيه: "صدوق" أو ما يساوي هذه المرتبة الوسطى، وذلك بشرط ألا يوجد قول تفصيل لأسباب الجرح أو التوثيق.

قال العلامة المعلمي: "إذا اختلفوا في راوٍ فوثقه بعضهم ولينه بعضهم، ولم يأت في حقه تفصيل فالظاهر أنه وسط فيه لين مطلقاً..."⁴.

¹. هو الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين البغدادي ولد في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين وتوفي 385هـ، قال عنه الذهبي: "الشيخ الصدوق، الحافظ العالم، شيخ العراق، وصاحب التفسير الكبير أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي الواعظ... قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة أميناً، يسكن بالجانب الشرقي". سير أعلام النبلاء للذهبي، (ت: 748هـ)، ن: دار الحديث-القاهرة، ط: 1427هـ-2006م، (402 / 12).

². المختلف فيهم، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، (ت: 385هـ)، تحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، ن: مكتبة الرشد بالرياض-المملكة العربية السعودية، ط: الأولى 1420هـ، (ص: 48).

³. المصدر نفسه، (ص: 49).

⁴. التنكيل، - مرجع سابق -، (2 / 35).

المطلب الثالث: الترجيح بين الأقوال المتعارضة

إذا تعذر الجمع بين الأقوال المتعارضة، وتحققنا من أن التعارض من النوع الحقيقي، نلجأ إلى الترجيح بين التعديل أو التجريح، وذلك باستعمال ثلاث أدوات هي:

أولاً- استعمال النسخ، وهذا يكون عند تعارض أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد:- حيث نأخذ آخر أقوال الناقد جرحاً أو تعديلاً في الراوي: لأن الناقد قد يُعَدِّل الراوي، ثم يبدو له من أمره ما يوجب جرحه فيصير إليه.

فمثال على اعتماد القول المتأخر: قال عباس الدوري في ترجمة ثواب بن عتبة: "سمعت يحيى يقول: "شيخ صدق"، ثم قال عباس الدوري: فإن كُنْتُ كُتِبْتُ عن أبي زكريا فيه شيئاً أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله"¹.

وإذا تعدَّر معرفة المتأخر منها، فقد ذهب بعض النقاد إلى مسلك التوقف في نسبة الجرح أو التعديل إلى الإمام حتى نجد القرائن والدلائل التي تُرَجِّحُ أحد قوليه أو أقواله. ومن سلك هذا المسلك في التوقف الحافظ الناقد ابن شاهين، في عدة مواضع من كتابه "المختلف فيهم" منها:

عندما نقل قَوْلِي ابن معين المتضادين في الراوي عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي الزاهد: أنه "ما ذكر إلا بخير"، و"ليس بشيء"، فقال ابن شاهين: "هذا القول من يحيى بن معين يوجب التوقف في أبي ثوبان؛ لأن سكوته عن أطراحه وتوثيقه، لا يقضي على تضعيفه أنه إذا كان كذلك لم يذكر في الصحيح"².

ثانياً- استعمال القواعد والضوابط الكلية في الترجيح بين الجرح والتعديل:

وقد توسَّع المتأخرون في استنباط القواعد وتطبيقاتها، وأهم هذه الضوابط المستعملة عند التعارض بين قول الجرح والمعدل هي:

قاعدة: الجرح لا يقبل إلا مفسراً.

وقاعدة: الجرح مقدم على التعديل.

¹. تاريخ ابن معين، برواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: 233هـ)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، ن: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط: الأولى 1399هـ، (4/ 272).

². المختلف فيهم، - مصدر سابق -، (ص: 43).

وقاعدة: كلام الأقران يطوى ولا يروى.

وسوف أتحدث عن هذه القواعد في المبحث التالي، ونذكر مذاهب العلماء فيها.

ثالثاً- استعمال القرائن للترجيح: وهي أهم أداة يمتلكها المتصدر لإزالة التعارض، وهي أكثر سلاح النقاد المتقدمين، عكس المتأخرين الذين اعتمدوا القواعد الكلية أكثر من القرائن. قال الحافظ ابن كثير: " وَالْوَاقِفُ عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ بِمَا عُرِفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَبِقَرَائِنِ تَرْشِدُهُ إِلَى ذَلِكَ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ ¹ ".

والقرائن تحتاج لجهد عملي كبير للبحث عنها، مع فهم ومعرفة لالتقاطها، وهذا هو مسلك المتقدمين، وأكثر من يوضح هذا المسلك العملي عند المتقدمين هي كتب العلل والسؤالات، وبعض الكتب المختصة في درء تعارض أقوال الأئمة في الرواة، ولعل أوضحها كتاب "المختلف فيهم" للإمام ابن شاهين؛ فهو كتاب مختص من أحد الأئمة المتقدمين، وسوف أعرض لقطوف تطبيقية لإزالة التعارض عندما أتعرض للقرائن في المبحث الثالث.

¹. اختصار علوم الحديث، - مصدر سابق - ، (ص: 7).

المبحث الثاني: قواعد الترجيح في الجرح والتعديل

لقد أعمل كثير من أئمة الجرح والتعديل لدرد التعارض بين النصوص المتعارضة في الرواة جرحاً وتعديلاً، أعملوا القواعد الكلية وخاصة الأئمة المتأخرين.

وسوف أعرض هنا أهم القواعد المستعملة في درء التعارض بين أقوال الأئمة في الرواة وهي:

المطلب الأول: قاعدة الجرح لا يقبل إلا مفسراً والتعديل يقبل مجملًا

هذه القاعدة ردّ بها الكثير خاصة من المتأخرين تجريح الراوي من إمام ناقد إذا لم يبين سبب جرحه له، ورجحوا قول المعدل بإزائه؛ سواء فسر أو أجمل تعديله، فما هي حقيقة هذه القاعدة، وكيف تنبأها أهل الحديث.

فيظهر أن مسألة "الجرح لا يقبل إلا مفسراً" مصدرها أهل الفقه والأصول، الذين قاسوها على جرح الشهود، لكن المحدثون قاعدة: "الجرح لا يقبل إلا مفسراً"، ليس مطلقاً.

قال ابن الصلاح: "وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله"¹.

ونقل الخطيب عن أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري قوله: "إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً" ثم قال: "وهذا القول هو الصواب عندنا"².

لكن الخطيب استدل على صحة هذه القاعدة بمسلك أهل الحديث عندما قال: "وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث، ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج، فإن البخاري احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق في آخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر فيمن ينظر حال الرواة الطعن عليهم؛ وسلك أبو داود

¹. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف "بمقدمة ابن الصلاح"، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحق: نور الدين عتر، ن: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ - 1986م، (ص: 107).

². الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. ن: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، (ص: 108).

السَّجِسْتَانِي هذه الطريق وغير واحد ممن بعده فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه وذكر موجهه¹.

ويرد على الخطيب بأن ما حكاه الخطيب؛ أنه مسلك أئمة الحديث الكبار، تأباه تطبيقاتهم في مصنفاتهم في الجرح والتعديل، فمن اطلع على الضعفاء الصغير للبخاري أو حتى التاريخ الكبير له، يجد أن النسبة الأكبر لتجريح الرواة دون ذكر سبب، وكذلك تاريخ ابن معين وغيره.

لكن ابن الصلاح أجاب على هذا الإشكال، فقال: "ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح، أو في الجرح والتعديل، وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: "فلان ضعيف"، و"فلان ليس بشيء"، ونحو ذلك، أو هذا "حديث ضعيف"، وهذا "حديث غير ثابت"، ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر؟

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمد في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف؛ ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته؛ قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبنا "الصحيحين" وغيرهما، ممن مَسَّهُم مثل هذا الجرح ومن غيرهم، فافهم ذلك فإنه مَخْلَص حسن. والله أعلم².

وما ذكره ابن الصلاح - رحمه الله - ؛ عموماً يُقبل حديثه لكل من أخرج له في الصحيحين، لكن من أخرج له في غير الصحيحين، لا يُقبل مطلقاً. - والله أعلم -.

ولعل هذا لم يقنع الكثير، ولهذا ذهب بعضهم كالحافظ ابن كثير - رحمه الله - إلى قبول الجرح غير المفسر من الأئمة النقاد فقال: "كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مُسَلِّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً أو نحو ذلك. فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم³."

¹. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف: "بمقدمة ابن الصلاح"، - مصدر سابق -، (ص: 108 - 109).

². - المصدر نفسه -، (ص: 219).

³. اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، - مصدر سابق -، (ص: 95).

ومنهم من توسط، وأعمل هذه القاعدة في حالة حدوث الشك في صحة قول الجارح: قال السبكي: "لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً، إما لاختلاف في الاجتهاد أو لتهمة بسيرة الجارح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح، ولا ينتهي به إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بين بين، أما إذا انتفت الظنون وانتفت التهم وكان الجارح حبراً من أحبار الأمة مبرأ عن مظان التهمة أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد فلا نتلثم عند جرحه، ولا نخوج الجارح إلى تفسير، بل طلب التفسير والحالة هذه طلب لغيبة لا حاجة إليها..."¹.

ويحدث الشك في عدة حالات منها: إذا عارض الجارح مُعَدِّل مُعْتَبَر، قالوا فإنه يقدم قول المعدل ولا يقبل قول الجارح إلا مفسراً، لكن هذا إلى مزيد توضيح أتطرق إليه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: قاعدة الجرح مقدم على التعديل

لتعارض الجرح والتعديل صورتان. هما²:

أولاً: أن يتعارض الجرح والتعديل من إمام واحد.

وهذا قد رأيت مسلك الأئمة فيه: أنه يقدم آخر القولين، إذا تعذر الجمع، وإلا فإننا نصير إلى التوقف، إلا إذا وافق أحد قوليه أقوال أئمة آخرين:

وقد تقدم قول ابن شاهين: "هذا الخلاف في عثمان عن يحيى وحده يوجب التوقف فيه حتى يعينه عليه آخر، فيكون أحد كلامي يحيى معه والعمل فيه على ذلك"³.

ثانياً: أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر: وهنا تأتي مسألة التنازع في تقديم الجرح على التعديل.

ولتبسيط المسألة، وفهمها أكثر نقول: إن صور تعارض الجرح والتعديل من إمامين أو أكثر لا تخرج عن أربعة صور هي:

¹. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلوة، ن: فيصل عيسى البابي الحلبي، 1383هـ، (2/ 21 - 22).

². - ينظر -، ضوابط الجرح والتعديل، (ص: 69 - 70).

³. المختلف فيهم لابن شاهين - مصدر سابق - (ص: 48).

1- تعارض جرح مفسر مع تعديل مجمل:

أكثر الجمهور يقدم الجرح المفسر على التعديل مطلقاً، سواء زاد عدد المعدلين على عدد المجرّحين أو نقص عنه أو استويا؛ قدم الجرح المفسر على التعديل، لأنّ الجرح عالم بحال الراوي. واستثنى من ذلك حالتين، يُقدّم فيهما التعديل على الجرح المفسر وهما¹:

الأولى: إذا قال المعدل: عرفت السبب الذي ذكره الجرح في الراوي، ولكنه تاب منه، وحسنت حاله على خلافٍ في التائب من الكذب على ﷺ.

الثانية: إذا نفى المعدّل كلام الجرح بطريق معتبر، يدل يقينا على بطلان سبب الجرح، ويكون الجرح واهماً فيما قاله.

2- تعارض تعديل مفسر مع جرح مجمل: وهذا لا شك أنه يقدم التعديل فهو من باب أولى.

3- تعارض تعديل مفسر مع جرح مفسر: وهنا للأمر حالتان هما:

الحالة الأولى: إذا اتحد السبب وتنازعا في تفسيره، فيجب النظر فيها والحكم لقوي الحجة بالقرائن، فقد نقدم التعديل كأن يقول المعدّل: عرفت السبب الذي ذكره الجرح في الراوي، ولكنه تاب منه، وحسنت حاله على خلافٍ في التائب من الكذب على النبي ﷺ؛ وكما لو قال الجرح: إن فلاناً قتل فلاناً يوم كذا، فقال المعدّل: أنا رأيته حيا بعد ذلك اليوم².

الحالة الثانية: إذا اختلف السبب، كأن يقول الجرح: فلان لم يحضر عند شيخنا يوم الجمعة، ويقول المعدل: رأيت فلان يوم الجمعة في السوق، فهنا الحكم للجرح؛ لأنّ عنده مزيد علم ليس عند المعدل.

4- تعارض تعديل مجمل مع جرح مجمل:

وهذه لها حالتان أيضاً:

الحالة الأولى: إذا كان عدد المجرّحين يساوي عدد المعدّلين، وبرّروا ذلك بأن المجرّح اطلع على شيء في الراوي، وربما يكون الإمام متورعاً، لا يريد ذكر الجرح لعدم الحاجة إلى كشف العورات زيادة عن الحاجة، وهو مستأمن فيما يقول.

¹. - ينظر-، فتح المغيث، (2/ 35).

². - ينظر -، محاسن الاصطلاح، (ص: 224)، وفتح المغيث، (1/ 307)، وتدريب الراوي، (1/ 310).

قال أبو عمر بن الصلاح: "إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجرح يخبر عن باطن خفي عن المعدل..."¹.

وقد ادعى ابن عساكر الإجماع على هذه الحالة فقال: "أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَقْدِيمِ قَوْلِ مَنْ جَرَّحَ رَاوِيًا عَلَى قَوْلِ مَنْ عَدَّلَهُ، وَافْتَضَتْ حِكَايَةُ الْإِتِّفَاقِ فِي التَّسَاوِي كَوْنُ ذَلِكَ أَوَّلَى فِيمَا إِذَا زَادَ عَدَدُ الْجَارِحِينَ"².

وحكاية الإجماع منتقضة بتصرف كثير من الأئمة، فلو استعمل لفظة الاتفاق³ لكان أجدد. الحالة الثانية: إذا كان عدد المعدلين أكثر من الجرحين، فقد قال ابن الصلاح: "فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه؛ والله أعلم"⁴.

وهذا الذي قاله ابن الصلاح صحيح، رغم أن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، إذ الكثرة تفيد غلبة الظن بثبوت ذلك الحكم، وقلة الجرحين تُضَعِّفُ خبرهم⁵. لعدم زوال التعليل بأن الجرح عرف شيئاً وهو مستأمن:

قال الخطيب: "إذا عدل جماعة رجلاً وجرحه أقل عدداً من المعدلين، فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى، وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه من أن الجرحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره"⁶.

وثمة أقوال أخرى فيما إذا زاد عدد المعدلين على عدد الجرحين منها: ما حكاه البلقيني بأنه: "يُقَدِّمُ قَوْلُ الْأَحْفَظِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُخْتَلِفِينَ"⁷.

¹. معرفة أنواع علوم الحديث، - مصدر سابق -، (ص: 109).

². فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، - مصدر سابق -، (2/ 33).

³. قال الخطيب: (اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى) الكفاية - مصدر سابق -، (ج 1/ 333).

⁴. معرفة أنواع علوم الحديث، - مصدر سابق -، (ص: 109 - 110).

⁵. - انظر: الكفاية في علم الرواية، - مصدر سابق -، (ص: 107)، وفتح المغيث، - مصدر سابق -، (1/ 307).

⁶. المصدر نفسه، (ص: 107).

⁷. انظر: - محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، تحقق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، ط: دار الكتب - 1974م، (ص: 224).

ومنها ما حكاه السخاوي عن ابن الحاجب: "أنهما يتعارضان فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح"¹.

والراجح: أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل، -والله أعلم -.

المطلب الثالث: قاعدة كلام الأقران يطوى ولا يروى

مسألة كلام الأقران في بعضهم مسألة قديمة قدم الإنسان، ولم يخلو منها عصر من العصور، لأنه له علاقة بطبيعة البشر، ولهذا قال الذهبي: "كلام الأقران بعضهم ...، وما ينحو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الإعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس"².

ولهذا تناولته أقلام كثيرة من القدماء والمعاصرين، وتعارضت فيه الأفكار والأقوال، وزلت فيه الأقدام، حتى إنَّ الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله- بعد أن بوب له في كتابه "جامع بيان العلم" بـ"باب حكم قول العلماء في بعضهم" قال: "قد غلط فيه كثير من الناس وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك...."³.

وهذا التخبط الذي ذكره ابن عبد البر عن بعض أهل عصره في حكم كلام الأقران، لا يزال يلحظ في علماء العصر، ولم يحسموا مادته بعد، فقد افترق المعاصرون في حكم جرح الأقران لبعضهم إلى أربعة مذاهب، وكل ينسب مرجعه إلى القدماء:

المذهب الأول: جماعة جعلت لنفسها عبارة في الأقران للإمام الذهبي التي ردها كثيراً في كتبه، وهي قوله: "كَلَامُ الْأَقْرَانِ فِي بَعْضٍ يُطَوَّى وَلَا يُرَوَّى" وجعلتها كقاعدة مطلقة في كل أنواع الأقران، ولو كان مفسراً، بل ادعى بعضهم فيها الإجماع. كوليّد بن راشد بن عبد العزيز السعيدان.

¹. فتح المغيث، - مصدر سابق-، (1/ 308).

². ميزان الاعتدال للذهبي، - مصدر سابق-، (1/ 111).

³. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (ت: 463هـ)، تحقق: أبي الأشبال الزهيري، ن: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية - ط: الأولى، 1414 هـ - 1994م، (2/ 1093).

وأهملت بجانبها قواعد أخرى مثل: " الجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ "، و" من ثبتت عدالته لا يقبل جَرْحُهُ إلا مفسراً "، واستدلت بعبارات مطلقة لبعض الأئمة، خاصة إطلاقات الذهبي الذي دندن كثيراً حول هذه القاعدة ننقل بعض منها:

- حيث قال رحمه الله: " كلام الأقران إذا تبرهن أنه بهوى، وعصبية لا يلتفت إليه، بل يطوى، ولا يروى " ¹.

- وقال رحمه الله في ترجمة عفان الصفار: " كلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأني فيه " ².

- وقال رحمه الله عند ذكره لبعض كلام العلماء في بعض: " قلت هذا من كلام الأقران الذي لا يُسمع " ³.

- وقال رحمه الله: " و بكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل وطيه أولى من بثه " ⁴.

- وقال رحمه الله: " وقد عرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح " ⁵.

المذهب الثاني: قالوا: نعمل بهذه القاعدة لكن بقيود وهي: أن يأتينا هذا الجرح بدليل وبرهان، أي يفسر لنا جرحه:

قال اللكنوي: " قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ كَلِمَاتِ الْمَعَاصِرِ فِي حَقِّ الْمَعَاصِرِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ وَحُجَّةٍ، وَكَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّعَصُّبِ وَالْمَنَافَرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا وَلَا هَذَا فَهِيَ مَقْبُولَةٌ بِلَا شُبْهَةٍ " ⁶.

فكأن أصحاب هذا المذهب عملوا في الأقران بقاعدة: " لا يقبل الجرح إلا مفسراً " وقد رأينا تفصيلها في المطلب السابق.

المذهب الثالث: أصحاب هذا المذهب قابلوا الجماعة السابقة، وجعلت لنفسها عبارة: " كَلَامُ الْأَقْرَانِ يُقْبَلُ فِي بَعْضِهِمُ الْبَعْضَ، إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ لَنَا بِالْدَّلِيلِ أَنَّهُ عَنْ هَوًى، وَحَسَدٍ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ " وكأن

¹. سير أعلام النبلاء، - مصدر سابق-، (10 / 92).

². ميزان الاعتدال، - مصدر سابق-، (3 / 81).

³. سير أعلام النبلاء، - مصدر سبق ذكره-، (11 / 451).

⁴. سير أعلام النبلاء، - المصدر نفسه-، (11 / 432).

⁵. سير أعلام النبلاء، - المصدر نفسه-، (17 / 462).

⁶. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، (ت: 1304هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتبة ابن تيمية، (ص: 200).

أصحاب هذا المذهب، جعلوا الأولوية لقاعدة: " الجرح مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ "، وحجتهم أنَّ الأقران أعرف بأقراهم.

قال الشيخ مقبل الوادعي - رحمه الله تعالى - من كتاب المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح: "جرح الأقران أثبت من غيرهم لأنهم أعرفُ بقرنائهم فهي مقبولة، إلا إذا عُلِمَ أن بينهما تنافساً وعداوةً سواء لأجل دنيا أو مناصب أو خطأ في فهم ويريد أن يلزم الآخر بخطأ فهمه"¹.

وقال الدكتور محمد لطفي الصبّاغ في مقدمته لكتاب السيوطي: "و أود أن أنبه إلى خطأ نشأ من إطلاق كلمة تشيع على ألسنة كثير من طلبة العلم، وهي أن حكم المتعاصرين بعضهم في بعض غير مقبول؛ إن هذا الإطلاق خطأ كبير في رأيي، ذلك أن أقدر الناس على الحكم على إنسان معين معاصروه الذين خالطوه، وعاشروه، وعرفوه المعرفة التامة؛ والصواب أن نطلب التأني في قبول الحكم، والتأمل فيه، واشتراط التقوى في الذي يُصدر هذا الحكم، وبرأته من اللدد في الخصومة والمنافسة في الدنيا، والمبالغة المتطرفة في الحكم"².

وبذلك فهؤلاء أهملوا كلام من نقلنا عنهم من الأوائل الذين أكدوا على أن للأقران حكم خاص. **المذهب الرابع:** وأصحاب هذا المذهب جعلوا الحكم للقرائن، حيث جعلوا الاحتمالين في صحة جرح القرين لقرينه من عدمه بالتساوي، والحكم للقرائن التي تحتاج لاجتهاد ربما يمتد لعصور ما بعد عصر المتجرحين.

سئل الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -: ما هو ضابط كلام الأقران بعضهم في بعض؟ فقال: "الضابط أن يُنظر هل هذا الطاعن يحتمل أن يكون طعنه في معاصره بوازع عداوة شخصية أم لا، فإذا كان الاحتمال الأول لم يُقبل، وإذا كان الاحتمال الآخر قُبِل، وكل من الاحتمالين ينبغي أن يدرس دراسة خاصة، أي لا بد من ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر بوجود دليل مرجح، مثلاً: عالِمين مُتَعاصرين بلدين، احتمال أن يكون بينهما شيء من التنافس، أكثر مما لو كان المتعاصرين في بلدين بعيدين أحدهما على الآخر، هذا مما يلفت النظر أن المسألة تحتاج إلى اجتهاد، كذلك إذا جاء إمام بعد ذلك التعاصر، وأيضاً طعن في من طعن فيه قرينه، ومعاصره، فذلك

¹. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي أبو عبد الرحمن، (ت: 1422هـ)، ن: دار الآثار صنعاء، ط: الثالثة، 2004هـ - 1425م، (ص: 87).

². تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحق: محمد الصباغ، ن: المكتب الإسلامي بيروت، ط: الثانية، 1974م، (ص: 42-47).

مما يرجح أن الطعن ليس بسبب المعاصرة، بل بسبب أن المطعون فيه يستحق الطعن، ثم يتأكد الأمر في ما إذا تتابع علماء الحديث على تأييد ذلك الطعن على مر العصور، فهناك يتأكد أن رد هذه المطاعن المتوجهة للشخص الواحد إنما سببه المعاصرة لأن هذه المعاصرة لم تتحقق للذين جاءوا من بعد المتعاصرين¹.

ولعلّ لهذا القول زيادة مزية، سوى أنه دعا إلى الاجتهاد أكثر، ودراسة القرائن، وهو أمر متعين على إمام الجرح والتعديل عند تعارضهما. كما أن هذا الرأي لم يجب عما إذا عدمت القرائن أو تعارضت بحيث يصعب الترجيح.

وفي ختام هذا المبحث أرشد إلى قاعدة جامعة هامة موروثه عن المتقدمين، فيها حل لكل إشكالية طرحت في القواعد الثلاثة الماضية: "الجرح لا يقبل إلا مفسراً"، و"الجرح مقدم على التعديل"، و"كلام الأقران يطوى ولا يروى"، وهي قول ابن عبد البر: "والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته، وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته بيّنة عادلة، يصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله، لبراءته من الغل، والحسد، والعداوة، والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر"².

¹. مسموع من الشريط رقم 20 - الوجه الأول - من سلسلة فتاوى جدة.

². جامع بيان العلم وفضله، - مصدر سابق -، (2 / 296 - 297).

المبحث الثالث: قرائن إزالة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي

الحديث عن قرائن إزالة التعارض بين الترجيح والتعديل، هو الحديث عن بحر لا ساحل له، لأن القرائن لا يحدها عدد، وقد حاول الدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان في كتابه: "قرائن ترجيح التعديل والترجيح - دراسة نظرية تطبيقية"¹ استقصاء هذه القرائن فأوصلها إلى حوالي 230 قرينة ولم يستوف، لأنه أهمل أقساماً أخرى من قرائن لها علاقة بدرء التعارض بين الأقوال، ولهذا سوف نعيد الحديث عن تقسيم قرائن إزالة التعارض بين الجرح والتعديل في المطلب الثاني، ثم نتعرض إلى نماذج منها في المطلب الثالث، وقبل ذلك نتعرض إلى مفهوم القرينة، وأهميتها:

المطلب الأول: معنى قرائن إزالة التعارض، وأهميتها

الفرع - أ-: معنى القرائن:

القرائن لغة: " جمع قَرينة، فَعِيلَة بمعنى مفعولة من الاقتران والمصاحبة، والمذكر: قَرين، وجمعه قُرناء وأقران "².

قال الدكتور دخيل بن صالح اللحيدان: " اصطلاحاً: جمع قَرينة الترجيح هي: الصارف التابع المتمم للمراد جرحاً وتعديلاً.

وهذا يشمل كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل، ويتحقق هذا الصارف بدفع أحدهما، أو تأكيده بحيث تصرف الآخر، أو تقريبه، أو تخفيفه، أو تحديده سواءً أكان الصارف متصلًا أم منفصلاً، لفظيًا أم حاليًا أم معنويًا، ظاهرًا أم خفيًا.

وتقييده بالتبعية والتتميم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في حكمها لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين، وتابعة لهما عند حاجتهما إليها "³.

¹ قرائن ترجيح التعديل والترجيح، (دراسة نظرية تطبيقية)، عبد العزيز بن صالح اللحيدان، ن: دار التدمرية بالرياض، ط: الأولى، 1430هـ.

² معجم مقاييس اللغة، مادة " قرن "، - مصدر سابق-، (5/ 76).

³ قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمرويات الراوي-دراسة تطبيقية-، بحث للدكتور. دخيل بن صالح اللحيدان الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود - ن: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها- مجلد 17، عدد 29 - صفر 1425هـ، (ص: 79).

وهذا التعريف الفائق منتحل من تعريف القرينة الفقهية، ويحتاج لذكر الاحترازات، وشرح المصطلحات، فلو عرفنا قرائن الجرح والتعديل بأنهما: "ما يدلّ على المراد دون تصريح به، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر، من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في الجرح والتعديل"¹.

الفرع - ب -: أهمية القرائن في التعارض بين الجرح والتعديل

قال الدكتور أحمد معبد عبد الكريم: " ومن هذا ندرك أن أهمية القرائن ترجع إلى تأثيرها في توضيح مقصود الناقد بمقولته في الراوي وإن خالفه غيره "².

قال الذهبي - رحمه الله -: " ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام، عُرف ذلك الإمام الجهيد، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة"³.

وقال أبو الوليد الباجي: " فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل، مَنْ فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَنْ لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم..⁴ "

وقال ابن كثير: "والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"⁵.

¹ . تعريف مقتبس من كتاب " ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي"، الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ن: أضواء السلف، ط: الأولى، 2004، (ص: 22).

² . ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، -مصدر نفسه -، (ص: 23).

³ . الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية، 1412هـ، (ص: 82).

⁴ . التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، تحق: د. أبو لبابة حسين، ن: دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، ط: الأولى، 1986م، (287 /1).

⁵ . اختصار علوم الحديث، - مرجع سابق - ، (ص: 107).

ومما يضاف إلى أهمية القرائن وضرورتها: أنّ القرائن هي التي ترشد إلى كل أدوات إزالة التعارض: من نسخ، وجمع بين الأقوال المتناقضة، وكذلك الترجيح.

المطلب الثاني: تقسيم قرائن إزالة التعارض بين الجرح والتعديل

رغم صعوبة تحديد عدد هذه القرائن إلا أنه يمكن حصر أقسامها، ولقد اجتهد بعض من تحدث عن قرائن الترجيح في تقسيمها، فنذكر مسلكهم في التقسيم مراجعين له، ثم يحاول الباحث إن شاء الله تقسيماً يُلائم هذا البحث المتواضع، فأقول:

لقد قسّم الدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان في كتابه السابق¹ الذكر، قرائن الترجيح للتعديل والتجريح إلى قسمين فقط، هما:

قرائن الترجيح التي تعود إلى الناقد.

وقرائن الترجيح التي تعود إلى الراوي المتكلم فيه.

ولكن هذا التقسيم لم يتعرض إلى قرائن الجمع، وهو أحد طرق إزالة التعارض، كما أن بحثه اقتصر على القرائن التي تعود إلى الإمام الناقد، والقرائن التي تعود إلى الراوي المتكلم فيه، ولم يتعرض للقرائن التي تعود إلى أمر خارج عن الناقد والراوي، كترجيح التعديل على التجريح برواية صاحبي الصحيحين للراوي المتكلم فيه، وهذا ليس على إطلاقه.

أما الدكتور أحمد معبد في كتابه: "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل" فقد قسمها تقسيماً آخر متأثراً كما قال بتقسيم الأصوليين لقرائن الترجيح، كالرازي في "المحصل"، والزركشي في "البحر المحيط"، حيث قسّموا قرائن إزالة التعارض بين دلالات الأحكام الشرعية حسب مصدرها إلى قسمين هما:²

القسم الأول: قرائن مباشرة أو داخلية: ويقصد بها كل ما يستفاد من قول القائل، وهو الناقد، أو منهجه، أو اصطلاحه، أو تصرفاته التطبيقية على الراوي أو رواياته، أو على راو آخر حاله مشابهة. والقسم الثاني: قرائن غير مباشرة أو خارجية: ويقصد بها القرائن الصادرة من طرف آخر غير القائل أي: الناقد، فيدخل في هذا القسم القرائن المتعلقة بالراوي المتكلم فيه، أو قرائن من طرف آخر غيره.

¹. ولقد اطلعت فقط على فهرس كتاب "قرائن كتاب ترجيح التعديل والتجريح - دراسة نظرية تطبيقية" و لم اطلع على الكتاب كاملاً.

². ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل - مرجع سابق -، (ص: 24).

وسأجأ الآن جاهداً إلى تقسيم وظيفي آخر، يلائم أقسام إزالة التعارض التي تطرقت إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، فنقسم القرائن حسب دورها إلى قسمين هما:

القسم الأول: قرائن تصرف التعارض إلى الجمع بين الأقوال: وهي كل القرائن التي تعين على الجمع بين الأقوال المتضادة جرحاً وتعديلاً، سواء كانت صادرة من إمام واحد، أو صادرة من إمامين أو أكثر.

القسم الثاني: قرائن تُرجّح الجرح على التعديل، أو التي ترجح التعديل عن الجرح.

ويندرج تحت هذين القسمين أقساماً فرعية أخرى تتماشى مع الأقسام الفرعية التي درسناها في المبحث الأول من هذا الفصل، ولكثرتها سوف أعرضها في مطلبين لبعض نماذج القرائن التي تندرج تحت هذين القسمين.

المطلب الثالث: نماذج من قرائن تصرف التعارض إلى الجمع بين الأقوال

وهذه القرائن كثيرة، فمنها القرائن الداخلة التي تدرك من قول الناقد، ومنها الخارجية، ومنها القرائن التي تعود إلى الناقد، ومنها التي تعود إلى الراوي، ومنها القرائن الخارجة عنهما.

وسوف آخذ قطوف تطبيقية من إزالة التعارض، معظمها من كتاب "المختلف فيهم" للحافظ ابن شاهين.

1- نموذج لقريضة تجمع بين الأقوال المتعارضة من إمام واحد في راوٍ واحد:

تكلم الإمام يحيى بن معين في شيخه الحافظ مسلم بن عفان بكلامين ظاهرهما التعارض:

فقد روى الخطيب البغدادي، وغيره من طريق علي بن الحسين بن حبان قال: "وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألت أبا زكريا، يعني: يحيى بن معين - قلت: إذا اختلفت أبو الوليد وعفان في حديث عن حماد بن سلمة فالقول قول من هو؟ قال: القول قول عفان. قلت: فإن اختلفوا في حديث عن شعبة؟ قال: القول قول عفان. قلت: وفي كل شيء قال: نعم، عفان أثبت منه وأكيس، وأبو الوليد ثقة ثبت"¹.

ففي هذا النقل وثق ابن معين شيخه عفان بن مسلم في شعبة وغيره، ولكن روى الخطيب وغيره أيضاً: "أن أحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني كانوا عند عفان أو سليمان بن حرب، فأتى

¹. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: الأولى 2001، (14/ 205).

بصك فشهدوا فيه، وكتب يحيى فيه "شهد يحيى بن أبي علي، وقال عفان لهم: أمّا أنت يا أحمد: فضعيف في إبراهيم بن سعد، وأمّا أنت يا علي: فضعيف في حماد بن زيد، وأمّا أنت يا يحيى: فضعيف في ابن المبارك، قال: فسكت أحمد وعلي، وقال يحيى: وأمّا أنت يا عفان فضعيف في شعبة"¹.

ففي هذا النقل أن ابن معين ضعف عفان في شعبة، لكن العلماء ذهبوا أنه لا تعارض، لأن ابن معين حسب قرينة سياق النص الثاني؛ أنه كان يمازح ولا يقصد تحريجه حقيقة. قال الخطيب: "قلت: لم يكن واحد منهم ضعيفاً، وإنما جرى هذا الكلام بينهم على سبيل المزاح"².

2- نموذج لقرينة تجمع بين الأقوال المتعارضة من عدة أئمة في الراوي الواحد:

تعارض ظاهر أقوال الأئمة في الراوي الحجاج بن أرطاة، حيث ظاهر قول حماد بن زيد تعديل الحجاج، أما الإمامين: يحيى بن معين، وزائدة بن قدامة فعلى تضعيفه.

روى ابن شاهين، أن حماد بن زيد قال: "قدم علينا جرير بن حازم من المدينة فأتيناه فتحدثنا عنده، فقال جرير: ثنا قيس بن سعد عن حجاج بن أرطاة، قال: فلبثنا ما شاء الله، ثم قدم علينا حجاج ابن ثلاثين أو إحدى وثلاثين - يعني سنة - فرأيت عليه من الزحام شيئاً لم أره على حماد بن أبي سليمان، ورأيت مطر الوراق، وداود بن أبي هند، ويونس بن عبيد، جثاة على ركبهم يقولون: يا أبا أرطاة ما تقول في كذا. ما تقول في كذا، وعن يحيى بن معين أنه قال: الحجاج بن أرطاة، كوفي صَدُوق، وليس بالقوي؛ وعنه أنه سئل مرة أخرى عنه، فقال: ضعيف، وعن زائدة أنه قال: اطحوا حديث أربعة: حجاج بن أرطاة، وجابر وحמיד، والكلبي"³.

لكن الحافظ ابن شاهين قرّر أنه لا تعارض بين القولين، لأن سياق قول حماد بن زيد الثناء عليه في الفقه وليس الحديث، قال رحمه الله: "وهذا الكلام في حجاج بن أرطاة من مثل زائدة بن قدامة عظيم، وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليّه، وأمّا ما ذكره حماد بن زيد في حجاج ونبله، وما رأى عَلَيْهِ من العلماء يسألونه، فليس بداخل في الروايات، لأنه حكى أنه سمعهم يقولون: ما تقول في كذا؟ يريد الفقه وأبو حنيفة، فقد كان من الفقه على ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في

¹. تاريخ بغداد، - مصدر نفسه -، (14 / 182).

². المصدر نفسه، (14 / 182).

³. المختلف فيهم، - مصدر سابق - (ص: 25).

الحديث بالمرضي، لأن للأسانيد نقاداً، فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب وما يحدث به نسب إلى الضعف، والله أعلم بذلك¹.

3- قرينة ترجيح أحد قولي الإمام الواحد في الراوي الواحد:

فمثلاً تعارض قول ابن معين في الراوي عطاء بن خالد:

ذكر ابن شاهين: أن يحيى بن معين روى عنه يزيد بن الهيثم أنه قال: "ليس به بأس".... وقال يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: "ضعيف".

ثم قال ابن شاهين: "وهذا الخلاف في عطاء يوجب التوقف، وليحيى فيه قولان، وهو عندي إلى قوله: إنه "ليس به بأس" أقرب، وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل²".

فهنا رجح ابن شاهين قول ابن معين: "ليس به بأس" على قوله: "ضعيف"، وذلك بقرينة موافقة أحمد لابن معين في هذه العبارة، وأورد عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن يحيى بن حمزة، وعطاء؟ فقال: ما أقربهما، "عطاف ليس به بأس"، وقال: إنه من أهل المدينة، وحكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه لم يرضه، قال أحمد: وما به بأس³.

4- قرينة ترجيح أحد أقوال الأئمة المتعارضة في الراوي الواحد:

الراوي عقبة بن الأصم تعارضت فيه الأقوال: فضغفه يحيى بن معين ووثقه أحمد بن صالح.

فروى ابن شاهين: "أنّ يحيى بن معين قال: عقبة بن الأصم، ليس بثقة... قال أبو سلمة التبوذكي: أخبرني الحسين بن عدي قال: نظرنا في كتاب عقبة بن الأصم، فإذا الأحاديث هذه التي يحدث بها عن عطاء، إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء...، وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن عقبة الأصم الذي يروي عنه يحيى بن حسان؟ فقال: ثقة⁴".

لكن الحافظ ابن شاهين رجح قول يحيى بن معين بقرينة أن يحيى اطلع على كتاب عقبة الأصم، وعلم ما لم يعلمه أحمد بن صالح، فقال أبو حفص ابن شاهين: "وهذا الخلاف في أمر عقبة، يحتمل

¹. المصدر نفسه، (ص: 25).

². المصدر نفسه، (ص: 48).

³. المصدر نفسه، (ص: 48).

⁴. المصدر نفسه، (ص: 50).

أن يكون يحيى بن معين أعلم بعقبة من أحمد بن صالح. لأنه أخبر عن كتابه، أن بينه وبين عطاء، قيس بن سعد، وأحمد بن صالح. فلعله لم يخبر خبر يحيى بن معين، والله أعلم¹.

¹. المصدر نفسه، (ص: 50).



الخاتمة

إنّ دفع التعارض الواقع في الراوي، والوصول إلى الحكم اللائق فيما تعارضت فيه الأقوال، وهذه مسألة في غاية الأهمية، تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد فيها من قبل المختصين المتصدرين لنقد الحديث، وتصحيحه، وتضعيفه، لما لها من تعلق مباشر بالحكم على الحديث وما يترتب على ذلك من التدين به.

ولقد رسم لنا علماء الحديث منذ القديم مسالك درء التعارض الواقع في الراوي، وذلك انطلاقاً من تبني الخطوات المرتبة كالتالي:

أولاً: التأكد من صحة الأقوال المتعارضة، ونسبتها إلى قائلها.

ثانياً: التأكد من أنّ التعارض ليس شكلياً، بحيث يمكن الجمع بين الأقوال فيجب التمعن في كلام النقاد، والوقوف على موضع الجرح أو التعديل منه، وفهمه من خلال السياق.

ثالثاً: إذا كان التعارض في الأقوال حقيقي، ومبني عن أسس اجتهادية صحيحة، فيمكن اللجوء إلى الترجيح بمختلف المرجحات التي غالباً ما ترجع إلى:

- ترجع إلى مؤهلات الناقد وحاله: كأن يكون أوسع اطلاعاً، أو له منهجاً خاصاً، أو اصطلاحات وقواعد نقدية تفرد بها....

فينبغي التعرف على كل الجوانب العلمية، كما ينبغي التعرف بدقة على علاقته بالراوي....

- ترجع كذلك إلى حال الراوي: إذا كان الراوي عنده أحوال في حياته العلمية (الرواية)، كأن يكون ضَعْف في بعض شيوخه، أو ضَعْف في زمن ما، أو في مكان ما، فمن خلال معرفة حاله، يمكن أن يحكم عليه في كل موضع بما يلائمه، فَيُضَعَّفُ في الموطن الذي جاء منه الضعف، ويُقبل حديثه فيما سواه.

- أو ترجع إلى لفظ الناقد: كأن يصرح بأنَّ حُكمه مبني على قاعدة ينبغي تحريرها، أو استقى معلوماته من واسطة يجب التأكد من عدالتها....

وإعمال القرائن يصاحب كل الخطوات والمراحل الماضية.

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

الفهارس العامة

- ❖ الآيات القرآنية
- ❖ الأحاديث والآثار
- ❖ الأعلام المترجمة
- ❖ قائمة المصادر والمراجع
- ❖ فهرس الموضوعات

فهرسة الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ	110	آل عمران	08
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ	76	يوسف	15

فهرسة الأحاديث والآثار

الصفحة	القائل	الحديث أو الأثر
ص 06	أبو بكر الصديق وعمر	جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق...
ص 07	ابن عباس	إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَذِّبُ عَلَيْهِ....

قائمة الأعلام المترجم لهم

الصفحة	إسم العَلم
ص32	جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الازدي
ص32	جعفر بن برقان الكلابي
ص33	الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين
ص16	فليح بن سليمان المدني
ص05	محمد صديق خان

* أولاً: القرآن الكريم رواية حفص عن عاصم.

قائمة المصادر والمراجع

* ثانياً: الكتب¹

- 1) اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، (ت: 774هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية.
- 2) الآداب الشرعية والمنح المرعية محمد بن مفلح أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالح الحنبلي (ت: 763هـ)، ن: عالم الكتب.
- 3) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم المعروف بالأخير (ت: 1182هـ). تحق: صلاح الدين مقبول أحمد، ن: الدار السلفية الكويت، ط: الأولى 1405هـ.
- 4) الاستبصار في نقد الأخبار، عبد الرحمن بن يحيى العلمي - تحق: محمد الشنقيطي، ن: دار أطلس للنشر والتوزيع 1417 هـ.
- 5) الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: 702هـ)، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت، لا.ت.
- 6) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي، الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ن: أضواء السلف، ط: الأولى، 2004م.
- 7) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، تحق: مجموعة من المحققين ن: دار الهداية.

* مرتبة ترتيباً أبجدياً

- 8) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) - أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: 233هـ)، تحقق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط: الأولى 1399هـ.
- 9) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: الأولى 2001م.
- 10) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (ت: 571هـ)، تحقق: عمرو بن غرامة العمروي، ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995م.
- 11) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقق: محمد الصباغ، ن: المكتب الإسلامي بيروت، ط: الثانية 1974م.
- 12) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، (ت: 474هـ)، تحقق: د. أبو لُبابة حسين، ن: دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، ط: الأولى، 1986م.
- 13) التعريفات الفقهية - محمد عميم الإحسان المجددي البركتي - ن: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى: سنة 1424هـ.
- 14) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت: 463هـ). تحقق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، ن: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب 1387 هـ.
- 15) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت: 1386هـ)، مع تحريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، ن: المكتب الإسلامي - ط: الثانية 1986م.

- 16) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ن: مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، ط: الأولى 1326هـ.
- 17) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي. ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: الأولى 1416هـ - 1995م، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة.
- 18) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني وأبو إبراهيم عز الدين المعروف بالأمر (ت: 1182هـ)، تحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط: الأولى 1417هـ.
- 19) التوقيف على مهمات التعاريف - محمد عبد الرؤوف المناوي - تحقق: د. محمد رضوان الداية - ن: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر: بيروت، دمشق - الطبعة الأولى، 1410هـ.
- 20) ثمرات النظر في علم الأثر محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمر (ت: 1182هـ)، تحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة، ن: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط: الأولى، 1417هـ - 1996م.
- 21) جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقق: عبد القادر الأرنبوط - التتمة؛ تحقق: بشير عيون، ن: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط: الأولى.
- 22) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت: 256هـ)، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ن: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، 1422هـ.

23) جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقّق: أبو عبد الرحمن فوز أحمد زمري، ن: مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط: الأولى 2003هـ.

24) الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى، 1271هـ - 1952م.

25) جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل - عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت: 656هـ). تحقّق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية بـ حلب.

26) الحديث والمحدثون محمد أبو زهو. ن: دار الفكر العربي، ط: القاهرة في 2 من جمادى الثانية 1378هـ.

27) الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنّوجي (ت: 1307هـ). ن: دار الكتب التعليمية - بيروت، ط: الأولى، 1405هـ / 1985م.

28) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ). تحقّق: عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر - بيروت، ط: الرابعة، 1410هـ، 1990م.

29) الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقّق زهير الشاويش، ن: المكتب الإسلامي، ط: الأولى 1400هـ.

30) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، المحقّق : عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتبة ابن تيمية.

- 31) سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (ت: 273هـ). تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- 32) سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: 275هـ). تحقق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، ن: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى 1430 هـ - 2009 م.
- 33) سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ). تحقق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2). ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5). ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط: الثانية 1395 هـ 1975 م.
- 34) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة - 1985 م.
- 35) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د. أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي - رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية - بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف. ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- 36) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، تحقق: نور الدين عتر - الناشر: دار الملاح.
- 37) شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، تحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، ن: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.

38) صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ). تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ن: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

39) ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس، الدكتور: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، تقديم: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ط: العبيكان.

40) ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (ت: 1421هـ)، بتصرف. ن: مكتبة العبيكان للنشر، ط: الرابعة 1434هـ - 2013م.

41) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ن: فيصل عيسى البابي الحلبي، ن 1383هـ.

42) فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، نشر: دار الفكر وهي مصورة عن ط: السلفية.

43) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، تحقق: علي حسين علي، ن: مكتبة السنة مصر، ط: الأولى، 1424هـ.

44) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر مكتبة السنة، سنة 1424هـ.

45) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت: 1250هـ)، تحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. ن: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

46) قاعدة في الجرح والتعديل تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ) (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») تحقق: عبد الفتاح أبو غدة ن: دار البشائر - بيروت ط: الخامسة، 1990م.

47) قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمرويات الراوي - دراسة تطبيقية - ، بحث للدكتور. دخيل بن صالح اللحيدان الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود - نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها- مجلد 17، عدد 29 - صفر 1435هـ.

48) قرائن ترجيح التعديل والتحريج، (دراسة نظرية تطبيقية)، عبد العزيز بن صالح اللحيدان، ن: دار التدمرية بالرياض، ط: الأولى: 1430هـ.

49) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، تحقق: أبو عبد الله السورقي و إبراهيم حمدي المدني، ن: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

50) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، مادة: غَضٌّ، ن: دار صادر بيروت ط: الثالثة - 1414هـ.

51) محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، تحقق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، ط: دار الكتب - 1974م.

52) المختلف فيهم، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت: 385هـ)، تحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، نشر مكتبة الرشد بالرياض، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى 1420هـ.

53) مسموع من الشريط رقم 20 - الوجه الأول - من سلسلة فتاوى جدة.

54) مصطلح الحديث، محمد بن صالح العثيمين، ن: دار ابن الجوزي بإشراف مؤسسة محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط: الأولى 1415هـ - 1994م.

- 55) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقق: نور الدين عتر، ن: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ن: 1406هـ.
- 56) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ). تحقق: السيد معظم حسين، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية 1397هـ - 1977م.
- 57) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي أبو عبد الرحمن، ن: دار الآثار - صنعاء، ن: 2004م.
- 58) منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر ن: دار الفكر، دمشق - سورية، ط: الثالثة، 1401 هـ - 1981م.
- 59) الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبه، د.علي الصياح، ن: دار أضواء السلف ط: الأولى 1426هـ.
- 60) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تحقق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، ن: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: الثانية، 1412هـ.
- 61) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، تحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، 1995م.
- 62) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ)، تحقق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ربحاوي، وغيث الحاج أحمد، وفادي المغربي، ن: مؤسسة الرسالة العالمية-دمشق ط: الأولى، 1430 هـ.

63) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ن: مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، 1422هـ.

64) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، ن: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

* ثالثاً: المراجع الالكترونية:

1) د. أبو حميد عبد الملك بن ظافر الماجوني الكوسوفي، "علم الجرح والتعديل"، بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://www.alukah.net/sharia>)، تاريخ الإطلاع: 2018/04/05.

2) موقع إسلام ويب، "أحوال الرواة - تعارض الجرح والتعديل"، بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://articles.islamweb.net>)، تاريخ الإطلاع: 2018/04/10.

3) الموقع الشخصي للباحث محمد عبد القادر أحمد جلمد، "نماذج من أقوال المتأخرين حول هذه القسمة"، بحث منشور على شبكة الانترنت، (<https://sites.google.com>)، تاريخ الإطلاع: 2018 /04/12.

فہرست
نامہ

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر و تقدير

المقدمة أ

الفصل الأول: الكلام حول "اختلاف أقوال الأئمة في الراوي"

02

02..... المبحث الأول: مدخل حول علم الجرح والتعديل

02..... المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل

02..... الفرع الأول: تعريف الجرح

04..... الفرع الثاني: تعريف التعديل

05..... الفرع الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل

05..... المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته

06..... الفرع الأول: نشأة علم الجرح والتعديل

09..... الفرع الثاني: أهمية علم الجرح والتعديل

10..... المطلب الثالث: أئمة الجرح والتعديل وشروطهم في الرواة

10..... الفرع الأول: أئمة الجرح والتعديل

11..... الفرع الثاني: شروط القاءم به

13..... المبحث الثاني: مراتب الرواة وأقسامهم

13..... المطلب الأول: مراتب التعديل والتجريح

13..... الفرع الأول: مراتب التعديل والتجريح عند ابن أبي حاتم

14..... الفرع الثاني: مراتب التعديل والتجريح عند ابن حجر العسقلاني

15..... المطلب الثاني: الاختلاف في الجرح والتعديل وأقسام الرواة

15..... الفرع الأول: الاجتهاد في الجرح والتعديل والاختلاف فيه

17.....	الفرع الثاني: أقسام الرواة من حيث التعديل والتجريح
19.....	المبحث الثالث: تعارض أقوال الأئمة في الراوي
19.....	المطلب الأول: مفهوم التعارض في الجرح والتعديل وأقسامه
19.....	الفرع الأول: معنى التعارض في الجرح والتعديل وضبطه
20.....	الفرع الثاني: أقسام التعارض
21.....	المطلب الثاني: أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد
21.....	القسم الأول: التعارض الحقيقي
22.....	القسم الثاني: التعارض الوهمي
24	المطلب الثالث: أسباب تعارض أقوال عدد من الأئمة في الراوي الواحد
24.....	القسم الأول: أسباب التعارض الحقيقي
26	القسم الثاني: أسباب التعارض الوهمي
28.....	الفصل الثاني: طرق إزالة التعارض
28.....	المبحث الأول: خطوات إزالة التعارض في أقوال الأئمة
28.....	المطلب الأول: عدم اعتماد الأقوال التي لا تصلح للمعارضة
30.....	المطلب الثاني: إزالة التعارض الوهمي بالجمع بين الأقوال
35.....	المطلب الثالث: الترجيح بين الأقوال المتعارضة
37.....	المبحث الثاني: قواعد الترجيح في الجرح والتعديل
37.....	المطلب الأول: قاعدة الجرح لا يقبل إلا مفسرا والتعديل يقبل مجملا
39.....	المطلب الثاني: قاعدة الجرح مقدم على التعديل
42.....	المطلب الثالث: قاعدة كلام الأقران يطوى ولا يروى
46...	المبحث الثالث: قرائن إزالة تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي
46.....	المطلب الأول: معنى قرائن إزالة التعارض, وأهميتها.

46.....	الفرع - أ-: معنى القرائن
47.....	الفرع - ب-: أهمية القرائن في التعارض بين الجرح والتعديل
48.....	المطلب الثاني: تقسيم قرائن إزالة التعارض بين الجرح والتعديل
49.....	المطلب الثالث: نماذج من قرائن تصرف التعارض إلى الجمع بين الأقوال
54	الخاتمة
56.....	الفهارس العامة
57.....	فهرسة الآيات
58.....	فهرسة الأحاديث والآثار
59.....	قائمة الأعلام المترجم لهم
60.....	قائمة المصادر والمراجع
70.....	فهرس الموضوعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ